العدالة الاجتماعية

منظمة العمل الدولية

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

ورقة تقديمية في الرؤية والأولويات النقابية

العدالة الاجتماعية: من اجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد،

متمحور حول المساواة، وتكسير الفجوات، في كل المجالات

ملخص تركيبي

للورقة البحثية

العدالة الاجتماعية
ورقة تقديمية في الرؤية والأولويات النقابية

العدالة الاجتماعية: من اجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد، متمحور حول المساواة، وتكسير الفجوات في كل المجالات

ملخص تركيبي للورقة البحثية

المحتويات

المحور الأول: العدالة الاجتماعية: مقدمات سياقية 06

المحور الثاني: العدالة الاجتماعية: بين الاستبعاد والاسترداد 08

المحور الثالث: العدالة الاجتماعية: مقدمات لتركيب تعريف نقابي 15

المحور الرابع: العدالة الاجتماعية: مقدمات لتركيب الرؤية والمؤسسات والبرنامج النقابي 22

1.4: مقدمات لتركيب رؤية نقابية للعدالة الاجتماعية 23

2.4: مقدمات لتركيب المقاربة النقابية لحوكمة مؤسسات العدالة الاجتماعية 23

3.4: مقدمات لتركيب برنامج عمل نقابي لأولويات العدالة الاجتماعية 23

"الحاجة ماسة إلى معالجة المشاكل
الاجتماعية بعيدة الغور وبخاصة مشاكل الفقر
والبطالة والحرمان الاجتماعي التي لا يسلم منها أي بلد
من البلدان (...) ولا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.
لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل دولنا وفيما بينها (...) فالتنمية
الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية... عناصر مترابطة. وتعزز
بعضها البعض في التنمية المستدامة ...

إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية 1995

تعتبر هذه الورقة حول موضوع « العدالة الاجتماعية،» أرضية أولية لتسهيل المداولات والمناقشات، وتقريب التصورات، المواقف، وأولويات برامج العمل بالتنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات (2024)

- المصطلحات والتسميات والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الورقة، وطريقة عرض مادتها لا تعبر بالضرورة عن راي الاتحاد العربي للنقابات أو الاتحادات النقابية المنتسبة ولا ترتب عليها أية مسؤوليات

- الهدف من الهوامش والإحالات المكتبية أو الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تم وضعها بعد الاطلاع عليها أو مراجعتها أثناء صياغة هذه الورقة فقط لتوجيه ولتسهيل وصول القارئ إلى المراجع والمعلومات للاطلاع التفصيلي المتصل بالأبعاد التكوينية لموضوع العدالة الاجتماعية.

- يمكن استعمال ونقل أو ترجمة أو حفظ في قاعدة بيانات أي جزء من هذه المطبوعة بالإشارة إلى عنوان المنشور والناشر

بعد 30 سنة من انعقاد المؤتمر الأول للتنمية الاجتماعية (1995) واستبعاد مفهوم العدالة الاجتماعية، يقرر انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني، للتنمية الاجتماعية، سنة 2025. هو فرصة لاستعادة مفهوم التنمية المتمحورة حول العدالة الاجتماعية. ورفع أصواتنا كحركة نقابية وعمالية، للإسهام في تصميم الطريق، للانتقال التحويلي والإرادي، نحو نموذج مركزية العدالة الدولية، والحقوق الإنسانية والديمقراطية. والعدالة الاقتصادية المستدامة. والانحياز للعدالة الاجتماعية، والانتقال العادل البيئي والطاقي والتكنولوجي. يقوم على عقد اجتماعي جديد ومتجدد، على المستوى العالمي والإقليمي والقطري

العدالة الاجتماعية

ورقة تقديمية في الرؤية والأولويات النقابية بالمنطقة العربية

بالرغم من سياقات التنوع الموضوعية (البنيوية والظرفية) بين دول المنطقة، والتي تنعكس وتكيف الأوضاع الذاتية (البنيوية والظرفية) للتنظيمات النقابية، ومواقعها وقدراتها، في تغيير أو تعديل أو التأثير، في صناعة السياسات والقرارات المتمحورة حول العدالة الاجتماعية. والتي قد توحي ظاهريا إلى مستويات عالية من عدم التجانس النقابي. فان تراكم المسائلات والانتقادات الجيو سياسية للحوكمة العالمية، وعناصر ومستويات الاختلالات في النظم السياسية (القطرية والإقليمية). وتحولاتها الديمغرافية. وعوامل تغير خريطتها الاقتصادية. وصدماتها وحركاتها الاجتماعية. وتضخم واتساع فجواتها الفئوية والمجالية، وخسائرها الوبائية. وظواهرها المناخية وأضرارها المتطرفة القائمة والمرتقبة. وانتقالاتها التكنولوجية والرقمية والذكاء الاصطناعي الإنتاجي.... تؤثر وتهدد بشكل متزايد، على معايير العلاقات الاجتماعية والمهنية العادلة، في مواقع العمل والعمال، وأسواق تشغيلهم، وستفكك مقومات الحياة الكريمة لشرائح واسعة من المواطنين (ت) في مجتمعاتهم. وهي في عمق تركيباتها، كمخاطر خارجية وعناصر إضعاف داخلية. توجهنا موضوعيا نحو رسم استراتيجية القواسم المشتركة، لبناء عناصر تكامل قوة الحركة النقابية بالمنطقة العربية. يكون عنوانها الجامع، العدالة الاجتماعية، المتمحورة حول المساواة وتكسير الفجوات في كل المجالات، والتعامل مع الفرص المتاحة من اجل الديمقراطية السياسية، واقتصاد تنمية مستدامة، وانتقال عادل بيئي وطاقي وتكنولوجي.

المحور الأول

1. مقدمة سياقية للعدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية:

تشكل المنطقة العربية (دول الجنوب المتوسط)، أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة، في تركيب تاريخ الحوض المتوسطي، وتشكيل مجريات حاضره وصياغة مستقبله. وفي نفس الوقت، منطقة المواجهة المستمرة والمتراكمة لتحديات وصعوبات، وتغيرات متعددة ومؤثرة على استقرار الدول، وتوجهاتها المستقبلية. ومنطقة جدب وتفريغ للصراعات والتقاطعات الجيوسياسية.

منذ بداية القرن الحالي، تعرضت دول الجنوب المتوسط، وفي قلبها المؤسسات النقابية، لعواصف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. واهتزازات وتحولات ومخاطر كبيرة. تفاعلت معها بمستويات متباينة كحركة عمالية في بيئتها القطرية والإقليمية، في سياق تلاحقت وتناقضت فيها الأحداث والأهداف والمصالح والتوقعات.

فهذا الوضع المركب والمتحول والمتحرك في كل الاتجاهات، وجدت الحركة النقابية بالمنطقة العربية نفسها، أمام شبكة من التحديات والمخاطر المرعبة،... التي تضعف من مجالات تدخلها كفاعل اجتماعي. وفي نفس الوقت شكلت هذه التحولات، عنوانها الكبير « العدالة » في بعدها الكوني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي ... ومجالات مفتوحة لبناء عناصر قوتها، واستكشاف فرص متجددة لفعلها وممارساتها النقابية، وقدرة على صناعة الإجابات، وصياغة التقديرات، لرسم معالم تدبير تعدد الصدمات القائمة والمرتقبة والمحتملة. وإعادة تفعيل مهامها. وتجهيز نفسها بمهارات تجديد مصادر قوتها. وتكييفها مع واقع المنطقة التي تخضع لعوامل التحول بسرعة شديدة.

شكلت «العدالة الاجتماعية» القاعدة المطلبية والمرجعية الرئيسية، لانطلاق الحركات المطلبية بالمنطقة العربية.. وشكلت من جهة أخرى، وتشكل الآن، مفتاحا أساسيا ليس فقط لفهم البنية المطلبية والاقتراحية. بل أيضا مدخلا لإعادة تعريف السياسية النقابية بمنظور شامل، يربط بين الانتقال السياسي - الديمقراطي. والتحول نحو نموذج جديد للعلاقة بين التنمية الاقتصاد المستدامة، والعدالة الاجتماعية بمختلف مجالاتها، والمتمحورة حول المساواة والإنصاف

والحقوق والمشاركة، كقواعد مفاهيمية وموضوعاتية لإعادة تشكيل وتطوير الحق في العدالة الاجتماعية الشاملة، وقاعدة محورية ومؤسسة للأطروحة النقابية « من اجل تعاقد اجتماعي جديد «. متكيف مع التحولات العالمية. ويراعي مواجهة التحديات الإقليمية والقطرية. ومستجيب لحاجيات القوى العاملة، وتطلعات المواطنين. والمشاركة المنظمة في تصميم السياسات والقرارات والبرامج التي تؤثر على حياتهما في مكان العمل وفي المكان المجتمعي. وصيانة الحقوق الجماعية والفردية، وضمان الحصول على الخدمات والفرص بصورة عادلة وشاملة.

وساهمت اغلب مكونات الحركة النقابية بالمنطقة العربية، في برنامج النهوض بالحوار الاجتماعي، (في نسخته الأولى: سوليد1 – 2016/ 2020. وفي نسخته الثانية: سوليد 2 – 2020/ 2024) . لتعزيز القدرات الجماعية وتطوير التقارب والتوازي، وتقاسم التجارب والممارسات الجيدة، بين الأطراف والشركاء الاجتماعيين وفق منهجية المشاورات المعمقة، والتفاهمات المتعددة الأطراف، ومتطلبات وأولويات الانتقالات القائمة بالمنطقة، كفرص مفتوحة، للحوار والعمل الجماعي المشترك، بين الأطراف على المستوى الإقليمي والوطني. وإحداث دينامية التقدم المتعدد الأبعاد نحو تحقيق وتكييف أهداف التنمية المستدامة 2030، في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتي وصلت مخرجاتها بصياغة ورقة توجيه مرجعي، وخريطة طريق للتنظيمات النقابية بالمنطقة، تحدد خمسة (5) أولويات للانتقالات كبرى والمترابطة عضويا، بهدف تحويل الأزمات والصدمات، ومخاطر التحديات، وعناصر الضعف. إلى فرص ممكنة للصمود، وتقوية مصادر التقدم بالمنطقة العربية وهي:

I . الانتقال الديمقراطي والأمن والسلام

II. الانتقال نحو تنمية اقتصادية عادلة

III. الانتقال نحو العدالة الاجتماعية

IV. الانتقال نحو مجتمعات المساواة وكسر الفجوات

V . انتقال بيئي وطاقي عادل

وشكل موضوع الانتقال إلى العدالة الاجتماعية، موقع الوسط الاستراتيجي، الفاعل والمتفاعل والمؤثر في باقي الانتقالات الأخرى مدعمة ب 20 توصية. تتجه في مجموعها لرفع التحديات المركبة والمعقدة، وفي نفس الوقت عناصر توصيات لبرنامج عمل تنفيذي بالنسبة للحركة النقابية العربية، ملائم للسياق الإقليمي والسياقات القطرية. ومدخلا للمرافعة والمشاركة في إعادة بناء منظومات تصميم السياسات الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي. وتحقيق التقدم والتنمية الشاملة والمستدامة. وتوسيع دوائر المساواة والمشاركة والإنصاف. والتقليص من حدة التفاوتات الاجتماعية. وإقرار مبادئ العدالة المجالية. وبرامج حق الوصول الآمن والمتساوي للخدمات العمومية، والمرافق الاجتماعية، والتعليم والصحة والعمل والحماية والضمان الاجتماعي. ومحاربة الفقر المتعدد والبطالة والتمييز بكل أنواعه الفئوية. والعمل الهش وغير المنظم. والتهريب والتطرف. بالإضافة إلى مركزية العدالة الاجتماعية لتطوير مشروع العدالة المناخية، عبر الانتقال البيئي والطاقي، وبرامج التخفيف من الخسائر والأضرار القائمة والمتوقعة. وبرامج التكيف والصمود أمام التغيرات المناخية المتطرفة وتدهور المنظومات الإيكولوجية. وضغوطاتها على المجتمعات والاقتصاديات والقوى العاملة

المحور الثاني

2. العدالة الاجتماعية من الاستبعاد إلى الاسترداد:

العدالة الاجتماعية مفهوم مرتبط بالعلوم الاجتماعية. ومتعددة بتعدد نظم الإيديولوجيات السياسية. ومتأثر بالتحولات الوظيفية للدولة في المجال الاجتماعي (مفهوم دولة الرعاية، إلى مفهوم الدولة الاجتماعية، إلى مفهوم الدولة الصفرية). ومتداخل مع السياسات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والبيئية. تمكن من تقديم تفسيرات حول معنى العدالة التوزيعية للموارد، والاستجابة للإشكالات متصلة بالكرامة الإنسانية. من خلال تقدير الموارد المخصصة للقطاعات الاجتماعية المختلفة، كما يحيل المفهوم إلى تصورات ذهنية ومخيال جمعي أحيانا حداثي- عصري وأحيانا أخرى تقليدي - عقائدي وأحيانا أخرى مركب بين المعاصرة والأصالة.

ويعتقد بعض الباحثين، أن العدالة الاجتماعية نظريا، "تؤدي أو يفترض أن تؤدي، إلى حالة مجتمعية تتميز: (1) بتوزيع الاستحقاقات والأعباء. (2) حماية حقوق الأشخاص وحرياتهم واستحقاقاتهم الأساسية، وقواعد تنظيم علمية صنع القرار في شتى المجالات السياسية وغيرها. (3) معاملة الإنسان، تقوم على الاحترام، وصيانة الكرامة،"

كما تلتقي العديد من الدراسات حول العدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية، على مفهوم المشاركة. لدورها الأساسي في صياغة الموضوعات المهيكلة لدور الدولة، ومنها (1) السياسة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والنظم الضريبية. (2) والنمو"التنمية" الاقتصادي الشامل للجميع. (3) التخطيط المكاني القائم على المشاركة.

---

1 راجع "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي) التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات) حمد محمد مصطفى / حياة اليعقوبي – منشورات منظمة فريدريش ايبرت - 2015

2 برنامج عمل تم إطلاقه تحت إشراف الاتحاد الدولي للنقابات، والاتحاد العربي للنقابات، وبالتعاون مع الاتحاد المتوسطي لمنظمات أصحاب العمل، والشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي ويشمل الأطراف المتعددة كالسلطات الحكومية، ومنظمات أصحاب الأعمال، والنقابات العمالية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجماعات المحلية المنتخبة، والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والخبراء والمعاهد البحثية والجامعية والإعلامية. بكل من المغرب وتونس والأردن الجزائر وفلسطين ولبنان

3 راجع " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصيه من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024

4 "ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط" الصفحة 10 – 13

5 " العدالة الاجتماعية : المفاهيم، المبادئ، الأدوات و التجارب " - مونا كيشن - شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا 2013
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-justice-concepts-principles-tools-challenges-english.pdf

6 شكلت العدالة الاجتماعية الخلفية المرجعية للحركات العالمية لمواجهة عولمة النموذج النيو ليبرالي منذ ثمانينيات القرن العشرين. وقد وصل الاهتمام إلى ذروته عند مطلع القرن الحالي، بعد أن توضحت الآثار السلبية والكبيرة لسياساتها المتصلة بإلغاء النظم وتقليص سياسات الرفاه الاجتماعي. وهو السياق الذي ظهرت فيه "حركة العولمة البديلة" منذ احتجاجات سياتل المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في عام 1999 من تبعات هذا الاهتمام المتزايد، بروز حركة "احتلوا" العالمية بعدها وصولا إلى "الركود الكبير" لعام 2008 وانطلاق "الربيع العربي" لعام 2011

7 « Consensus de Washington - 1989 est un ensemble de dix principes formulés par John Williamson en 1989, destinés reformuler l'économie et les services sociaux et le rôle de l'État dans les pays en difficulté financière. Ces principes incluent : 1. Discipline budgétaire. 2.Réallocation des dépenses publiques vers des secteurs productifs.3. Réforme fiscale. 4. Libération des taux d'intérêt. 5. Taux de change compétitifs. 6. Libéralisation du commerce. 7. Attraction des investissements étrangers. 8.Privatisation des entreprises publiques. 9. Développement des marchés de capitaux. 10. Réforme législative pour renforcer la propriété privée

8 منها انخراط دول المنطقة منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، في إطار برامج "الإصلاحات الهيكلية" وبرامج الشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب ما سمّي بسياسات الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف الذي فرض العولمة المالية والاقتصادية منذ تسعينيّات القرن الماضي والى اليوم على المنطقة ،

(4) المسؤولية الاجتماعية للشركات. (5) الأخلاقيات المجتمعية، والمشاركة المدنية، من خلال الإشارة إلى بعض التحديات الرئيسية في وجه تحقيق العدالة الاجتماعية في البلدان العربية. ولاسيما إدماج البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية/ وتنفيذ الإصلاحات الإدارية .

يخضع مفهوم العدالة الاجتماعية، لعدة مقاربة مفاهيمية، بالمعنى البحثي والدراسي. ويتطبع بطابع التجاذبات بالمعنى السياسي والمؤسساتي والبرامجي. ويختلف مدلولها، حسب مواقع الأطراف المتحركة في مجال العدالة الاجتماعية. لكن كثافة التجاذبات، بين الأطراف المؤسساتية، على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، لتحديد مضمون وسياسة محددة للعدالة الاجتماعية، كانت ومازالت كبيرة. انطلقت عمليا مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ومازالت مستمرة إلى اليوم.

وليس صدفة أن تتوسع دوائر المواجهة بين الأطراف المتعددة، حول العدالة الاجتماعية في بعدها الاقتصادي والسياسي والبيئي.. مع تثبيت عولمة (إجماع واشنطن). والموجهات العشرة والتي يمكن اختصارها علميا في:

- **أولا** في سياسات تقويم استقرار الموازنة المالية للدولة Stabiliser ، من خلال برمجة التقشف في جميع نواحي الإنفاق على الخدمات الاجتماعية للدولة القطاعية والترابية ، وتحويلها التدريجي للسوق المفتوحة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستهدافي (التعليم الأساسي، الخدمات الوقاية الصحية، الأمان الاجتماعي...)

- **وثانيا** خصخصة Privatiser المرافق والمؤسسات الاقتصادية والخدمات التجارية للدولة (النقل الموانئ المطارات الاتصالات جميع المواد المستخرجة ....)

- **وثالثا** التحرير الشامل للسوق Libéral-iser، واعتماد الاقتصاد المالي كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، في السوق المفتوحة، على التنافسية الشاملة. بما تعنيه من (إلغاء كل أشكال الدعم للمواد الأساسية والحواجز التجارية وحرية الأسواق الاقتصادية والنقدية...)

- **ورابعا** تكثيف عمليات «خوصصة المجتمع» من خلال تكريس دهنية الفردانية المطلقة Individualiser . وتنشيط اليات تقسيم المجتمع. واستعمال مكوناته الداخلية، وتحويلها إلى هويات متصارعة ومتناقضة، داخل وبين الدول. وتفكيك عناصر وجودها، أو إضعاف إمكانيات نهوضها، كقوة سيادية وديمقراطية، وكمجتمع جماعي ومتضامن.

9 نظامًا تُنظّم فيه أسعار السلع والبضائع بواسطة قوى السوق المفتوحة والمستهلكين فالسوق المفتوحة أو الحرة، متحررة من قوانين التدخل لتعديل العرض والطلب او تدخل من جانب حكومة أو سلطة أخرى، وتستبعد كل أشكال الحواجز أو الحصانة الاقتصادية والاحتكارات والندرة المصطنعة

10 راجع " أوهام النيو ليبرالية في المنطقة العربية " محمد سعيد السعدي – شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية – 2022
https://annd.org/uploads/publications/Neoliberal_Illusions_in_the_Arab_Region_-_Mohamed_Said_Saadi_-_Ar.pdf

11 "نحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" – مؤلف جماعي فريدريش ايبرت 2017

12 راجع بهذا الموضوع كتاب "فخ العولمة " للكاتبين بيتر مارتين وهارلد شومان. يتناول قضية العولمة من منظور عقلاني شامل يحيط بها من مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية والحضارية... بالإضافة إلى منظور الإنساني وما يصاحبها من ازدياد معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستوى المعيشة واتساع الهوة بين الفقراء والأثرياء وتقليص دور الدولة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم حيث انحاز مؤلفا الكتاب إلى الدفاع عن الإنسان العادي الذي تضرر من العولمة بالدفاع عن العدالة الاجتماعية والديموقراطية وحقوق الإنسان. ولهذا جاءت طروحات هذا الكتاب مميزة ومختلفة عن سائر الطروحات السطحية والدعائية التي اتسمت بها معظم الكتابات عن هذه القضية في الآونة الأخيرة https://ia902809.us.archive.org/8/items/aalam_almaarifa/238.pdf

13 https://www.un.org/ar/conferences/human-rights/vienna1993 راجع محتويات البيان والوثائق المرفقة

14 تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n95/231/24/pdf/n9523124.pdf

15 راجع " بيان بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وعلاقته بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" - اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة العاشرة 1994 http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-st3.html مقاربة العدالة الاجتماعية في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية 1995 أقر بأن العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية العادلة عنصران أساسيان للتنمية البشرية المستدامة. وشمل مفهوم التنمية الاجتماعية الذي اعتمد معظم أبعاد التنمية ومنها تحسين نوعية حياة الأفراد، وتشجيع العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والتكامل، وتعزيز العمالة المنتجة، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة. وأكد رؤساء الدول والحكومات المشاركة إلزامهم بإيلاء أعلى أولوية في السياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع. وأقر بأن لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل الدول وفي ما بينها، وأن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، بدورهما، دون أن يسود السلم والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وأشار الإعلان إلى أن ميثاق الأمم المتحدة (الذي صدر في عام 1945) قد أقر بهذا الترابط الجوهري الذي ما فتئ يزداد قوة منذ ذلك الحين.

16 تقرير المؤتمر العالمي المعني بالمرأة https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n96/272/99/pdf/n9627299.pdf

17 تقرير المؤتمر 2 للمستوطنات البشرية https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g96/024/98/img/g9602498.pdf

18 راجع " بيان بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وعلاقته بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" - اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة العاشرة 1994 http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-st3.html

كما هو الحال في مختلف أنحاء العالم، اعتنقت العديد من الدول العربية هذه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية ، بدرجات متفاوتة، ولأسباب مختلفة ... وأثرت هذه السياسات على عمليات التنمية، والاقتصادات المحلية، والتشغيل والموازنات، والضمان الاجتماعي، والبيئة والرعاية الصحية والتعليم...

إنّ حصيلة هذه الموجهات الكبرى لهذه السياسة، أدت إلى تركيز غير مسبوق في التاريخ البشري، للاقتصاديات المالية -Financiarisa tion de l'économie. على الاقتصاد الواقعي. وتفاقم الاختلالات والأزمات والهزّات الاجتماعية. والانحرافات الهيكلية في التشكيلة المجتمعية. مرفوق بالتدمير الكامل للوظائف التدخلية، والمسؤوليات التعديلية، لدور الدولة، في مجال عدالة السياسات الاجتماعية. وهي الخلاصة التي سبق التنبيه اليها في واسط تسعينيات القرن الماضي. ويمكن متابعة تفاصيل هذه المواجهة المكثفة على الصعيد الكوني ، في عقد التسعينات من القرن الماضي. عند الدعوة إلى انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في حزيران/يونية 1993 . والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر 1994. ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995) . و المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، المنعقد في ببيكين في أيلول/ سبتمبر 1995. والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية المنعقد في إسطنبول عام 1996.

يحتاج العالم إلى حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية تقوم على تصور للتنمية المستدامة

وحقبة يسترشد فيها صنع السياسات باحتياجات الناس والإنصاف ورعاية كوكبنا الأرضي؛ حقبة توزع فيها مكاسب العولمة بشكل عادل؛ حقبة يمكنها بعث الأمل في شبابنا، وتشجيع الإبداع في مجتمعاتنا وتعزيز مصداقية سياساتنا ومؤسساتنا العامة والخاصة؛ حقبة تروج فيها كرامة العمل وتحترم؛ حقبة يزدهر فيها حق التعبير والمشاركة والديمقراطية

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية « مؤتمر العمل الدولي – الدورة 100 - 2011

في الواقع، أعتقد أن العالم دخل بالفعل حقبة جديدة. وتبين الحالات السابقة أن بزوغ حقب جديدة يبدأ بانهيار المذاهب وهياكل السلطة السائدة. وهذا بالتأكيد ما يحدث. لقد سقط المنطق المحبوك الذي يقوم عليه توافق آراء واشنطن. آما أن السلطة والقوة الاقتصادية آخذتان في التحول. .... وهكذا، فإن التحول بات صريحا. لكن انعدام اليقين يظهر كما هي العادة في مثل هذه الفترات الانتقالية، فمعالم هذا الواقع الجديد ليست واضحة. والبدائل الكاملة تبدو غير جاهزة. وتحتاج إلى الانكباب عليها. والتساؤلات عن ماهية الأهداف والسياسات وأشكال القيادة التي يجري صياغتها كلها تساؤلات مفتوحة. وتكمن مسؤوليتنا في توجيه هذه الحقبة الجديدة نحو العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية « مؤتمر العمل الدولي – الدورة 100 - 2011

19 وفي هذا السياق تم اعتماد برامج أممية ومساعدات لتغطية الخسائر، واستيعاب الأضرار، واحتواء الاحتجاجات، بالتركيز على بعض البرامج المتصلة بالتعليم الأساسي، والخدمات الرعاية الصحية الأولية. - اجع برنامج أهداف الألفية https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n00/559/49/pdf/n0055949.pdf ويتضمن الأهداف التالية : 1.القضاء على الفقر المدقع والجوع 2. تعميم التعليم الابتدائي 3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 4. خفض معدل وفيات الأطفال 5. تحسين صحة الأم 6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى 7. ضمان الاستدامة البيئية 8. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

20 https://www.un.org/ar/observances/social-justice-day

21 راجع " العدالة الاجتماعية : من اجل عولمة عادلة " https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/01/declaration.pdf

22 إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008، بصيغته المعدلة عام 2022 https://www.ilo.org/ar/media/20506/download

23 راجع " حقبة جديد من العدالة الاجتماعية" تقرير المدير العام في المؤتمر الدولي للعمل 100 – 2011 –h ttps://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_155883.pdf

24 وافق مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته 349 – نوفمبر 2023 على إحداث منصة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية
« Note conceptuelle de la Coalition mondiale pour la justice sociale » https://www.ilo.org/resource/concept-note-global-coalition-social-justice
https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-10/GB352-INS-4%28Rev.1%29-%5BECRADG-241022-001%5D-Web-AR.pdf

وفي جميع هذه المؤتمرات العالمية، سيتم التنبيه والتأكيد، على أهمية دور الدولة الاستراتيجي، وفق قاسم مشترك لجوهر وجودها وعقد مسؤولياتها الاجتماعية. وضمان الحقوق الإنسانية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والثقافية. في مواجهة مفتوحة مع الأطروحة النيو ليبرالية الصاعدة « لخوصصة « وتحرير الدولة من مجموع مسؤولياتها العامة. وتحويلها إلى « مقاولة قطرية « تدبرها مصالح تحالف المال والرأسمال وشركات الأعمال العالمية.

ويمكن اعتبار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995)، لحظة من لحظات تكثيف المواجهة، بأفق بناء توافق عالمي، لإعادة تحديد العلاقة بين التنمية، والعدالة والسياسات الاجتماعية. خصوصا وان البيان الصادر عن المؤتمر، أكد على المخاطر الكبيرة والمبرمجة، لتحرير دور الدولة من مسؤولياتها العامة في مجتمعاتها. وتكبيل قدراتها بسياسات التوازنات. وتحريرها من الاستثمار في الاقتصاد الإنتاجي والاقتصاد الاجتماعي. وإخضاعها بالقوة لعولمة متزايدة وإدماجيه للاقتصادات الوطنية. والاعتماد بدرجة كبيرة على آليات السوق الحرة. خصوصا وان هذه الموجهات، أدت وستؤدي، إلى تفكيك ومحاصرة مناهج السياسات المحددة التي اعتمدتها الدول. الأمر الذي استدعى إعادة التأكيد في المؤتمر، على القيم الأساسية للعدالة الاجتماعية التي يجب أن يهتدي بها واضعو السياسات على جميع المستويات.

وبفعل الضغوطات القوية، والهيمنة الشاملة، على صناعة القرارات والسياسات العالمية، في أروقة الأمم المتحدة. تم استبعاد مفهوم العدالة الاجتماعية بالكامل عند الإعلان عن أجند الأمم المتحدة لأهداف الألفية الثالثة 2000 – 2015. وخلال هذه الفترة (2000- 2015) تضخمت الأبعاد المتعددة للامساواة. وتوسع مظاهر التهديد الشامل للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، القابلة للقياس الموضوعي. والفشل المتوقع والشامل لأجندة الألفية الثالثة، على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. بدأ موضوع العدالة الاجتماعية يسجل عودة، وأحيانا مكثفة ومتكررة، في الخطاب السياسي. واستعاد اهتمام محللي الأحداث. وأصبح مصطلحا شائعا في البرامج والسياسات والعلاقات الدولية. وخصوصا بمنظمة العمل الدولية، حيث أقرت سنة 2007 يوما عالميا للعدالة الاجتماعية الذي يصادف 20 فبراير من كل سنة. واعتمدت صيغة توافقية لتقرير حول « العدالة الاجتماعية: من اجل عولمة عادلة « سنة 2008 وتحيينه سنة 2022 والتقرير النقدي لمنظومة العولمة الأحادية وضرورة بناء «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية» سنة 2011. وصولا إلى الإعلان عن إنشاء « التحالف العالمي من اجل العدالة الاجتماعية «سنة 2023 . وتقرير « الدفع قدما بالعدالة الاجتماعية « المقدم في مؤتمر العمل الدولي سنة 2023

وهو نفس السياق الزمني الذي انطلقت فيه أيضا (بعد سنة 2010) لصياغة نموذج مرجعي أخر للتنمية، في أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها التخصصية. انتهت بتوافقات حول أجندة التنمية المستدامة 2015 – 2030. وأيضا استرجعت العديد من التنظيمات والهيئات الدولية، قضية العدالة الاجتماعية وتقديم معالجات وتحديد أولويات متكيفة مع سياقات المنطقة العربية، وفقًا لتعريفاتها الخاصة، خصوصا بعد 2010. وإعادة تفكير الموضوع كفرصة متاحة. لان الاستمرار في استبعاده وتهميشه في السياسات والبرامج، يعني القبول بالمزيد من الاضطرابات والحركات الشعبية والعنف بالمنطقة. وهو السياق الذي جعل العديد من التنظيمات الإقليمية والهيئات الدولية، تعيد إبراز تعريفاتها المفاهيمية للعدالة الاجتماعية

وتقدم وفقها أولويات برامجها التنفيذية بالمنطقة. نذكر منها منظمة العمل الدولية . ومنظمة الأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية . و اللجنة لاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . منظمة التحالف العالمي من اجل العدالة الاجتماعية. مؤسسة سوليدار. والاتحاد العربي للنقابات. فتعريفات مجموع هذه المنظمات والهيئات، وما يرتبط بها من أولويات مقترحة، لإدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية ومبادئها، في السياسات والخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، وخاصة بالمنطقة العربية. مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التفاوت بينها، بالإضافة إلى العلاقة بين العدالة الاجتماعية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يمكن اعتبارها من حيث إطارها المرجعي أجندة مرنة للمؤسسات النقابية تتضمن موضوعات مستهدفة بالعمل النقابي، ويمكن تكييفها وملائمتها لبناء وصياغة سياسات أكثر عدلاً وتوافقا مع مفاهيم العدالة الاجتماعية. والدعوة إلى تفعيل دور الدولة ومؤسساتها العامة، لوضع الخطط والسياسات وحشد الموارد والآليات الممكنة واللازمة لتطبيق السياسات المراعية لمبادئ العدالة الاجتماعية، في إطار اليات المشاركة الشاملة للأطراف والقوى الحية في المجتمع كالتنظيمات النقابية للعمل والعمال، وأصحاب الأعمال، وفعاليات المجتمع المدني والمراكز البحثية والدراسية والإعلامية ... في وضع رؤية وطنية تراعي مستويات الحوار الاجتماعي والمجتمعي، التي تمكن من تفعيل دور المواطنين ومشاركتهم الفعالة في مختلف المجالات المتصلة بالعدالة الاجتماعية.

«تنامي الشعور بأن العديد من الحكومات لا تملك القدرة أو الإرادة لكبح جماح القوة غير القابلة للمساءلة التي اكتسبها المشغلون الماليون طيلة حياة مجتمعاتنا.... فيما يبدأ التقشف في نهش حياة الملايين من الباحثين عن لقمة العيش في الاقتصاد الحقيقي. وماذا يعني هذا كله بالنسبة إلى من تقوم السياسات على مصالحهم؟ وكأن بعض المؤسسات المالية «أكبر من أن تترك للانهيار» فيما أناس كثيرون «أصغر من أن يكترث لهم»

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية « مؤتمر العمل الدولي – الدورة 100 - 2011

25 " الدفع قدما بالعدالة الاجتماعية " منظمة العمل الدولية – مؤتمر العمل الدولي – الدورة 111 / 2023
https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_882606.pdf

26 "الدفع قدما بالعدالة الاجتماعية، تعزيز العمل اللائق (كشعار مركزي للمنظمة) تستخدم مفهوم العدالة الاجتماعية لشرح رسالتها. الدستورية حيث تنص على أن "السلام العالمي والدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا تأسس على العدالة الاجتماعية". تصف العدالة الاجتماعية بأنها ذات أربعة أبعاد: حقوق الإنسان العالمية والقدرات؛ التكافؤ في النفاذ إلى الفرص؛ التوزيع المنصف؛ والانتقالات العادلة. (. الحقوق الأساسية في العمل - إحداث فرص العمل اللائق - تشغيل الشباب ومحاربة البطالة - مأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية - تعميم الحماية الاجتماعية للجميع) – وتركز بالمنطقة العربية على الأولويات التالية: رعاية الحق في العمل اللائق - سياسات التشغيل / الاستخدام - الوظائف الخضراء وتغير المناخ - الضمان الاجتماعي - المساواة بين الجنسين ة الهجرة و حقوق المهاجرين https://www.ilo.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

27 منظمة الأمم المتحدة: مفهوم العدالة يشمل في بنية خطابها على العلاقة بين العدالة الدولية، أو العدالة بين الدول، والعدالة الاجتماعية، أو العدالة بين الناس (بدون أن يكون هناك تمييز واضح بين هذه المستويات المتداخلة) مفهوم العدالة الاجتماعية يرتبط بمفهوم بالعدالة الاقتصادية، حيث تعتبر أن "العدالة تكون معاقة نتيجة لتركيز الثروة والسلطة الذ ي يبدو مصاحبًا لانتشار الروح الرأسمالية". تشمل العديد من المجالات المطبوعة بعد المساوات منها:

وتركز بالمنطقة العربية على مواجهة الأولويات التالية: عدم المساواة في الحصول على عمل والدخل والوصول الخدمات والممتلكات - عدم المساواة في الوصول إلى المعرفة والمعلومات - عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والحماية والضمان الاجتماعي والبيئة السليمة - عدم المساواة في فرص المشاركة المدنية والسياسية

28 ترتبط العدالة الاجتماعية بتوزيع ثمار النمو (والتنمية) الاقتصادية بعدل وإنصاف. تعريف: العدالة الاجتماعية تعني العدالة التوزيعية. والعدالة الاقتصادية هي وجود فرص للعمل المجدي، وإصدار مكافآت عادلة لنشاطات الأفراد المنتجة. العدالة الاقتصادية هي عنصر من عناصر العدالة الاجتماعية. الفصل بينهما يخلق ثنائية. تقيد إمكانية تقدم العدالة

UNDESA, ou le Département des affaires économiques et sociales des Nations Unies, est un organe de réflexion de l'ONU qui génère, analyse et compile des données économiques, sociales et environnementales. Il assiste les pays dans l'établissement d'agendas et prend des décisions pour relever des défis liés à ces domaines, tout en cherchant à promouvoir une plus grande participation de la société civile dans le travail du développement et des politiques sociales

29 https://www.unescwa.org/ar/about

تعتبر العدالة الاجتماعية سياسات لإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها من خلال تامين رفاهية الإنسان والتمتع بالحقوق المتساوية وتقاسم المنافع والمعاملة المنصفة والاعتراف بالحقوق والمتميازات الثقافية والوصول الأمن للموارد والفرص - وتركز بالمنطقة العربية على الأولويات التالية: السياسات المندمجة بالقطاعات الاجتماعية وآليات الإنفاق الاجتماعي - سياسات الدعم الاجتماعي الاستهدافي - المنظومات الضريبية - سياسات النمو الاقتصادي الاندماجي (المساواة في الحقوق (الإطار المؤسساتي والتشريعي) – تكافؤ الفرص (في خط الانطلاق بما في ذلك القدرات) - تكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد

30 https://www.oecd.org/fr.html

تعرف العدالة الاجتماعية على أنها "وضع احسن السياسات الاقتصادية لتامين جودة الحياة وبالتالي فالعدالة الاجتماعية عنصر من عناصر المجتمع السياسي واستقراره" وتركز على الأولويات التالية: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بين دولها الأعضاء من خلال سياسات اقتصادية فعالة.- تحسين مستويات المعيشة ورفاهية السكان من خلال تعزيز السياسات التي تزيد من مستويات المعيشة وتحد من عدم المساواة. - تسهيل التجارة والممارسات التجارية المفتوحة والعادلة لتشجيع التجارة والاستثمار الدوليين. - تعزيز التعاون الدولي بين الدول في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. - جمع البيانات وتحليلها وتقديم التحليلات لإرشاد القرارات السياسية، مما يسمح للحكومات بفهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل. - تعزيز الاستدامة بدمج الاعتبارات البيئية في سياساتها الاقتصادية لضمان التنمية المستدامة.

31 https://social-justice-coalition.ilo.org/about

يعتبر التحالف " ان عالمنا يواجه تحديات العدالة الاجتماعية، المرتبطة بالأزمات المتداخلة والتحولات الاقتصادية الهيكلية طويلة المدى. إن ارتفاع معدلات الفقر المدقع، وعدد الفقراء العاملين، وعمالة الأطفال، والبطالة بين الشباب، والعمل غير الرسمي، يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة عدم المساواة وضمان العمل اللائق على مستوى العالم. من خلال التعاون المشترك بين جميع الأطراف والقدرة على إدماجها في السياسات بالمؤسسات العالمية والإقليمية والقطرية وتعزيز الممارسات الجيدة وإنتاج المعارف الأساسية وتقاسمها" ويركز على القضايا المهيكلة للعدالة الاجتماعية أهمها: 1. عدم مساواة والفجوات Creusement des inégalités في المجالات المتعددة – النوع الاجتماعي، الرواتب وعدم تكافؤ الفرص 2. التغيرات المناخية التي تمس بشكل أكثر قوة السكان أكثر عرضة للخطر والأكثر هامشيةles populations plus vulnérables et les plus marginalisées 3. التحولات التكنولوجية (أو التكنولوجية التحويلية) وتشكلها كفرصة وفي نفس الوقت في مجالات التشغيل والكفاءات. 4. عدم الاستقرار الجيوسياسية (الحروب والنزاعات) وتداعياته الخطيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في العديد من بلدان المنطقة. 5. ارتفاع تكاليف المعيشة وأزمة الديون وتفاقم التوترات الاقتصادية والاجتماعية 6. عدم الثقة في المؤسسات نتيجة لارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار المؤسسية

وعموما تشترك مجموع التعريفات المتداولة للعدالة الاجتماعية، حول مفاهيم أو قيم إيجابية. مثل المشاركة، والمساواة، والإنصاف، وتكافؤ الفرص، والدمج الاجتماعي. في مواجهة مباشرة مع مفاهيم مثل الإقصاء، والتهميش، والتفاوتات والتمييز الصارخ بين الفئات والمجالات الترابية. كما تشترك مجموع التعريفات للعدالة الاجتماعية على إعمال مقاربة المواطنة الحقوقية، كمنظومة من المفاهيم التنموية المتمحورة حول الإنسان وحقوقه بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

للوصول إلى نموذج عادل لإعادة توزيع الموارد المادية والحقوق والحريات والفرص والدخل والثروات، وتنمية القدرات والمهارات. بشكل يرفع جميع أشكال التمييز والحواجز المختلفة في وجه الأفراد والجماعات. وتسهيل وصولهم الآمن والمنصف للعيش بكرامة، وفي مأمن من الجوع، والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. فالحق في العدالة الاجتماعية يرتبط بأهمية مشاركة الناس المتساوية، وتنظيماتهم المجتمعية السياسية والنقابية والمدنية والمهنية، في السياسات والقرارات والبرامج، التي تهم حياتهم الفردية والأسرية والجماعية والمجتمعية. بعبارة أخرى فمفهوم العدالة الاجتماعية يرتبط بالقدرة على المشاركة الاجتماعية والمجتمعية في إعادة هيكلة وظائف الدولة، تمكن من بناء نماذج للعدالة الاجتماعية تستجيب لأولويات حاجياتها

وفي سياق الأزمات المتكررة لمنظومة العدالة الاجتماعية (بعد أزمة 2008 –الركود التضخمي). بدأت العديد من الهياكل الدولية ومؤسساتها الاستراتيجية، في تقديم إجابات كمحاولات وكصيغ لإعادة تكييف العدالة الاجتماعية مع المنظومة الاقتصادية

مرتكزات سياسة العدالة الاجتماعية في الدول الإسكندنافية

1. الأنظمة الضريبية ذات الضرائب المرتفعة على الدخل والتي تصل لأعلى المستويات في العالم (في المتوسط أكثر من 45%) 2. التعليم المجاني مع المساواة سواء بالنسبة للعرق أو الجنس، 3. لتأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع، 4. الرعاية السخية للآباء والأطفال والحث على الإنجاب مع تقديم التسهيلات المادية والإجرائية، 5. تقليل الفساد بأكبر شكل ممكن (هذه الدول بها أقل نسب للفساد على مستوى العالم)، 6. الإدماج في سوق العمل بالنسبة لأكبر عدد من المواطنين مع ضمان حقوق العمال، 7 . نظام معاشات يضمن حياة كريمة، 8 . العديد من الخدمات العامة التي تهتم بالجودة وتحترم آدمية المواطن إذ أن الإنفاق العام يصل في المتوسط إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعد من أعلى النسب على مستوى العالم أجمع.

،

للرفع من مؤشرات مقبوليتها، وقدرتها على التعايش مع الخاص والعام والاجتماعي التضامني: فالدعوة مثلا إلى إقامة الليبرالية المنظمة». Ordoliberalismلتمييزها عن الليبرالية الجديدة، أو تقديم مفهوم «اقتصاد اجتماعي موجه» يقوم على قواعد الاستهداف. أو اعتماد نموذج «اقتصاد السوق الاجتماعي»، من خلال المزاوجة بين السّوق أولا والدولة ثانيا والمجتمع ثالثا، بتحويل الخدمات الاجتماعية للسوق الحرة وتكليف الدولة بكفالة غير القادرين على تحمل تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية في أسواقها الحرة. وفي نفس الوقت الاستمرار في توجيه تدخل الدولة الشامل لانقاد أو مصاحبة بنية المجتمع الاقتصادي والنقدي والمالي خلال الأزمات والصدمات الدورية. وتتجسد هذه المقاربات عمليا في ياسات وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي. ومفهوم رسملة التامين الصحي –و الإصلاح المقياسي لأنظمة التقاعد ..... ومفهوم الدعم الاستهدافي... القائم على رقمنة السجلات الاجتماعية للأفراد والأسر...

بعبارة أخرى فالعدالة الاجتماعية، تطرح مسائلة عميقة حول وجودها وتطبيقها وفعاليتها بمنظورها الشمولي. وهو الأمر الذي فرض على العديد من الباحثين ومراكز الدراسات والنشطاء. لإثارة الانتباه إلى أن أجندة التنمية المستدامة 2030 يتسرب اليها الإحباط وتفقد أفقها المستقبلي. وتفتقد لمشروعية علاقتها بالتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وتحولها من شعار عدم إهمال أحد. إلى واقع تهمل فيه مجتمعات وفئات بكاملها. وفي هذا الإطار تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 فبراير 2024. قرار عقد القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية في عام 2025. يتضمن العودة (بعد 30 سنة) والتأكيد على محتويات إعلان كوبنهاكن (1995) وبرنامج عمل يعالج الثغرات في أجندة التنمية المستدامة وإعادة تنشيطها على قواعد العدالة الاجتماعية

المحور الثالث

3. العدالة الاجتماعية: مقدمة لتركيب تعريف نقابي:

تشكل العدالة الاجتماعية الخلفية المرجعية في جميع أدبيات وخطابات وممارسات الحركة النقابية. وقدراتها المطلبية والاقتراحية والتفاوضية والاحتجاجية. وأصبحت أكثر بروزا وحضورا في أجندة العمل النقابي (2010). وتم إعادة استكشاف ورصد أهمية العلاقة العضوية والمشتركة، بين العدالة الاجتماعية كمرجعية للعمل النقابي في مكان العمل والعمال . والعدالة الاجتماعية كوعي ومطلب في مكان العمل وفي المكان المجتمعي. وبروز أهمية العلاقة الموضوعية بين العمال والعاملات في موقع العمل والمواطن والمواطنات في موقع المجتمع. فأصبحت العدالة الاجتماعية من بين الأولويات، التي حركت مداولات ونقاشات قوية، حول تكامل الرؤية والتقائية الأهداف البعيدة، بين استراتيجية العمل النقابي في مواقع العمل، وفي المواقع المجتمعية. فالعدالة الاجتماعية أصبحت تشكل مدخلا استراتيجيا لإعادة تجديد أجندة العمل النقابي. من خلال تحديد واضح لمضمونه ومستوياته الموضوعاتية. وتحويله إلى مصدر من مصادر القوة النقابية في الاجتماعي والمجتمعي. وهي مهمة من مهام الحركة النقابية بالمنطقة العربية، في علاقتها مع المراكز البحثية الداعمة للعمل النقابي، لصياغة تعريف للعدالة الاجتماعية، يأخذ بعين الاعتبار الوضع النقابي والسياقات المحددة في المنطقة العربية. فكيف تفهم أو تعرف النقابات العدالة الاجتماعية؟ وما أهميته الراهنة والمستقبلية في توجيه الأجندة النقابية؟ وهل يمكن اعتباره هدفا وفق أولويات مبرمجة ومرتبة زمنيا؟

على المستوى النقابي القطري والإقليمي تطور النقاش العام حول موضوع العدالة الاجتماعية، ومحاولات بحث وربط العدالة الاجتماعية بالنضال الحيوي اليومي. كما أن مؤسسات الدولة في بعض الدول بدأت تتبنى العدالة الاجتماعية في خطابها السياسي. وتقديم برامج للإصلاح في العديد من القطاعات الحيوية كالصحة (الضمان الصحي) والتعليم والحماية الاجتماعية الاستهدافية وأنظمة التقاعد .... والتي تظل في تركيبتها بعيدة عن سياسات حقيقية على الأرض. وبعضها مشوش ومغالط أحيانا لمفهوم وتطبيقات العدالة الاجتماعية. والتي وضعت الحركة النقابية، في العديد من الحالات، أمام نزاع وتحدي مفتوح مع

الأطراف الحكومية، في وضع تصور شمولي يوفر القدرة والشروط الأساسية للعدالة الاجتماعية، في التشريعات والسياسات والبرامج. وتحاول بعض التنظيمات لنقابية بالمنطقة، وضع رؤية وأطر معيارية لسياسات تعتبرها عادلة أو على الأقل أكثر عدالة، مما هو موجود فعلا من سياسات حكومية. أو تطوير قوة نقدية للسياسات الحكومية، وتقديم مطالبات اقتراحية، في أفق تعديلها، بما يخدم منظورا مساواتي للعدالة، وإعادة تصحيح الخلل في نظم توزيع الثروة.

وبالرغم من هذه المبادرات للحركة النقابية بالمنطقة، فان تفاعلها مع الأسئلة الحقيقية للعدالة الاجتماعية، وتحويلها إلى عنوان مركزي وتوجيهي، وتطوير قوة اقتراحية وبديلة. ما يزال مفتوحا للاجتهاد الجماعي على المستوى الإقليمي والقطري. خصوصا وأن تهميش واستبعاد موضوع العدالة الاجتماعية، يشكل احدى المفاتيح الرئيسية لتفسير إخفاقات التنمية المتعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. و انعكاساتها الأمنية الكبيرة في بعض الدول، وإمكانية انتشارها وتوسعها وتهديداتها للأمن والاستقرار في دول أخرى بالمنطقة .

ويمكن استطلاع التقارير البحثية ، التي حاولت ورصد علاقة النقابات بالعدالة الاجتماعية، في عدد من البلدان العربية) فلسطين، تونس، البحرين ولبنان الأردن، الجزائر ومصر(. أو العلاقة بين العدالة الاجتماعية والحق في العمل اللائق أو الكريم وفق مرتكزاته الأربعة. او تحرك الحركة النقابية العالمية والإقليمية والقطرية بالعمل على بناء رؤية سياسية لتشكيل وقيادة أطروحة «التعاقد الاجتماعي الجديد». بالدعوة إلى نموذج متكامل بين التنمية الاقتصادية العادلة اجتماعيا وبيئيا.

وفي سياق التحضير والإعلان لأجندة التنمية المستدامة (2030-2015). تمكنت المرافعات النقابية من الوصول إلى توافقات بإدراج العمل اللائق مقرونا بالنمو الاقتصادي في الهدف الثامن من أجندتها. مصحوب بعدد من المقاصد، بمبررات أن تعزيز العمل اللائق، يعتبر عنصرا من العناصر الأساسية في مشروع العدالة الاجتماعية. وبالرغم من أن العديد من التنظيمات النقابية والمدنية والبحثية، وجهت انتقادات لربط العمل اللائق، بمفهوم النمو الاقتصادي.في أجندة التنمية المستدامة 2023. واعتباره محاولة لبناء تفاهمات، لتجميع المتعارضات، أو الاختلالات القائمة بين الأسباب والنتائج. الأمر الذي استدعى فيما بعد إصدار دلائل لتحديد دور النقابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع العلم أن أجندة العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، تشمل ضمنًا حماية الحقوق النقابية. و استحداث فرص العمل، و توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، و تعزيز الحوار الاجتماعي، و ضمان احترام الحقوق في مكان العمل. وهو الأمر الذي جعل منظمة العمل الدولية تعيد صياغة العمل اللائق، في اطار علاقاته العضوية مع عدالة اجتماعية متجددة، من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان سنة 2022

فخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ورغم قوة ترابط عناصر أهدافها، وبالرغم من تأكيدها أن غايتها الأساسية هو «ألا تترك أحدا على الهامش». واستجابتها للعديد من الموضوعات التي تدخل في دائرة الاهتمام أو الأولويات النقابية أو موضوعات العدالة الاجتماعية. إلى أنها (أجندة التنمية المستدامة) في نفس الوقت تجنبت استعمال مفهوم العدالة الاجتماعية، ولم يذكر ولو مرة واحدة.

32 https://www.solidar.org/about-solidar-foundation/
العدالة الاجتماعية هي تمكين الفرد والجماعة من العيش بكرامة- وتعتبر العدالة الاجتماعية تشمل الأولويات التالية: 1حريات الاجتماع والتجمع السلمي وإنشاء التنظيمات – 2. حرية التعبير والإعلام والوصول إلى المعلومات العامة. 3. الانتقال الديمقراطي والحوار الاجتماعي والمدني. 4 . احترام المعايير الدولية الأساسية لحقوق العمال والعمل اللائق للجميع. 5. حق الوصول الشامل للخدمات العامة والجيدة
33 https://arabtradeunion.org/ar
العدالة الاجتماعية ركيزة تتوسط روافع الانتقال الديمقراطي والتحول الاقتصادي والبيئي وتثبيت المساواة لكسر الفجوات وبناء المجتمعات العادلة (الأولويات بالمنطقة العربية 1. الانتقال الديمقراطي والأمن والسلام 2. الانتقال نحو تنمية اقتصادية عادلة. 3. الانتقال نحو العدالة الاجتماعية. 4. الانتقال نحو مجتمعات المساواة وكسر الفجوات. 5. انتقال بيئي وطاقي عادل
34 للاطلاع على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان يمكن الاطلاع على الرابط: http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx.
35 راجع " المادة 1و 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية راجع " دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية" الإسكوا – 2020

بالمقابل استعملت الأجندة عدد كبير من المصطلحات والمفاهيم الإجرائية، كمفهوم العدالة، والعدل، والإنصاف، والشمول، والمساواة، وإفادة الجميع، والتضمين الاندماجي، وعدم التمييز، والقضاء على الفقر... والتي يمكن النظر اليها كمفاهيم من زوايا مختلفة. بالرغم من أن جميع هذه المفاهيم-مصطلحات ترتبط بشكل مباشر بمفهوم العدالة الاجتماعية بمعناه الشامل. ويمكن القول إن أكثرية الأهداف 17، يمكن ربطها وإدراجها بطبيعتها وبشكل مباشر بمفهوم العدالة الاجتماعية أو أنها ترتبط به بطريقة غير مباشرة من خلال الإشارة إلى نقائض العدالة الاجتماعية.

فالحركة النقابية بالمنطقة، من خلال مقررات مؤتمراتها وبياناتها وتعاقداتها الاتفاقية، والبرامج المتصلة بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. والقضايا المهيكلة للحوار الاجتماعي . تعطي أهمية كبيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على مبادئ المساواة والتضامن المجتمعي. ومع ذلك تشير الانتقادات النقابية للسياسات الحكومية في العديد من البلدان. إلى انه ليس هناك ما يضمن إدماج العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية وسياساتها وبرامجها لتحقيق التغيير المطلوب. والتحقق من ملاءمتها للاحتياجات والأولويات. واستجابتها لأهداف ومقاصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فالسياسات العامة تشوبها معوقات اختزالية وتجزيئية. وتعترضها موجهات مالية مفروضة وملازمة، تحد من إمكانيات بناء بيئة ومناخ، يمكن من بروز إرادة لتحقيق سياسات متكاملة وشاملة للعدالة الاجتماعية. وخصوصا بالدول ذات الإمكانات الضعيفة أو المتوسطة، أو التي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها.

يبدو من خلال هذه الملاحظات التقديمية، أن الحركة النقابية والعمالية بالمنطقة العربية، تتحرك على واجهتين. واجهة تشبثها بمفهوم العدالة الاجتماعية كإطار مرجعي لعملها. وواجهة الاستمرار في الرصد والبحث عن العدالة الاجتماعية، من خلال الاعتماد على المقاربة النقدية للسياسات والبرامج القائمة. والانتقال إلى مرحلة بناء تصور سياسي نقابي جامع، وبمحتويات ملموسة، وقدرة اقتراحية بديلة، تستوعب الاجتهادات النقابية على المستوى العالمي، وتكييفها بما يلائم والوضع والأولويات النقابية بالمنطقة العربية. وفي هذا الاطار يمكن التأكيد من جديد، على بعض الموجهات الإطارية المترابطة للتنمية المستدامة والعادلة اجتماعيا وبيئيا، والتي شكلت موضوع مداولات وتوافقات نقابية بالمنطقة العربية في المؤتمر 3 للاتحاد العربي للنقابات منها:

1. التنمية السياسية والمؤسسيةوالديمقراطية: الضامنة للمشاركة والتمكين والمساءلة

2. التنمية الاقتصادية المستدامة وتطوير حق الولوج للتكنولوجيات وتعزيز التحول للاقتصاد الرقمي على أسس السيادة والأمن الإنتاجي والخدماتي والحقوق النقابية والعمل اللائق للجميع

3. التنمية الاجتماعية بأسس ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز في جميع المجالات

4. التنمية البيئية الضامنة للعدالة المناخية ولمبادئ الانتقال العادل البيئي والطاقي والتكنولوجي والرقمي

5. نقابات متجددة ديمقراطية ومستقلة وتعزيز الممارسات الجيدة لتوسيع مجال التغطية النقابية بتنظيم غير المنظم نقابيا

وتجدر الإشارة، إلى أن رصد وتحليل بنية الخطاب النقابي بالمنطقة العربية، من خلال اللقاءات والورشات والندوات المنظمة خلال 10 سنوات الأخيرة، حول قضايا العدالة الاجتماعية وغيرها من القضايا المتصلة. تؤكد ومن جديد على جوهر هذه الموجهات الإطارية المترابطة، للتنمية المستدامة والعادلة اجتماعيا وبيئا بالمنطقة. بتوافقات شاملة للأطراف الاجتماعية والمدنية والعلمية. من خلال اعتبار الانتقال نحو العدالة الاجتماعية، متصل اتصالا مباشرة بأهمية الانتقال الديمقراطي وحوكمة مؤسسات الدولة. والتنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. وبناء مجتمعات المساواة، وتكسير جميع الفجوات، وتامين الانتقال بيئي وطاقي وتكنولوجي عادل

فتطوير مقاربة لتحديث الفكر والممارسة النقابية، في موضوع العدالة الاجتماعية، في ضل التحولات والانتقالات القائمة والمرتقبة. يتطلب بالمنطقة العربية إحداث التوازن الضروري، وإقامة العلاقة الثلاثية والعضوية في مقاربة العدالة الاجتماعية. من خلال إدماج تركيبي بين:

- مقاربة التدخل النقابي في المواقع الاقتصادية لاماكن العمل والعمال، كمفاوضات جماعية لامركزية.

- ومقاربة التدخل النقابي في مواقع صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية والتشريعية، بأماكن المؤسسات القطرية كحوار اجتماعي مركزي.

- ومقاربة التدخل النقابي في مواقع التحالفات والشبكات لقيادة وتفعيل التقائية الأطراف، كحوار مجتمعي – مدني شبكي. بعبارة أخرى بناء مقاربة منهجية للعدالة الاجتماعية مركبة. من جهة لإنتاج رؤية بنيوية وتصور تحليلي لواقع العدالة الاجتماعية قطريا وإقليميا، ومن جهة ثانية لتطوير البعد التنظيمي والمؤسساتي للعدالة الاجتماعية، ومن جهة أخيرة تصميم استراتيجيات وبرامج عمل ميدانية حول أولويات العدالة الاجتماعية نقابيا. فالعدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية تعتبر على الأقل منذ 2010 من المداخل النقابية ذات الأولوية لتجديد مشروعيتها المجتمعية والاجتماعية والعمالية. وهي ليست فقط سمة تميز التنظيمات النقابية بالمنطقة العربية. بل في جميع مناطق العالم ، فالعدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مجال حيوي لتجديد وتحديد التفكير والممارسة النقابية. وتشكل موضوعيا أفق مشترك وجماعي بين التنظيمات النقابية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. تتقاسم فيه المسؤولية والأدوار والمهمات والبرامج العملية والميدانية، وإعادة الاعتبار لمركزية القضايا المشتركة والعضوية، لمجموع مكونات الطبقة العاملة، في تداخلها العضوي مع الحاجيات الأساسية للمواطنين والمواطنات والمجتمع عموما.

فليس من السهل تقديم تعريف محدد وجامع لمفهوم العدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت متكيف مع مهام الحركة النقابية. فهي قيمة من القيم المطلوبة نقابيا. وعلى الحركة النقابية التفكير في بناء تعريف نقابي للعدالة الاجتماعية، وبيان تركيباتها ومعانيها ومراميها، وأولوياتها، بما يتناسب وسياقاتها القطرية. والتوقف التحليلي للعلاقات، التي تقيمها بين العدالة الاجتماعية والمساواة. فكثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة. ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، أي أنها لا تعني مثلا التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة. فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة، حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة.

كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، وما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمي أو خبرة، وكذلك الفروق المرتبطة بالعمر (فحاجيات الطفل تختلف عن حاجيات البالغ) أو المرتبطة بالحالة الصحية (فالمريض قد يحتاج موارد أكثر من السليم للصرف على علاجه).

فالعدالة الاجتماعية هي المساواة في الحقوق الإنسانية. واستحقاق أساسي للإنسان، نابع من جدارته كإنسان، بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومبدأ الوفاء بالحاجات الإنسانية للبشر. ولا يخفى أن هذا الربط ، يفرض على الدولة واجبات اقتصادية واجتماعية مهمة، حيث لا تقدر قوى السوق على الوفاء بمتطلبات المجتمع العادل

فمجالات العمل النقابي مفتوحة أصلا على مواجهة اللامساواة الشاملة ومظاهرها المتعددة منها مثلا: مواجهات المتكررة في الحياة الاقتراحية النقابية حول العلاقة بين

36 أوروجواي وضعت" خطة المساواة الاجتماعية:" وفق رؤية شاملة ومحددة زمنيا والتي تعتبر أحد أنجح تجارب أمريكا اللاتينية في مجال سياسات العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، المبنية على المساواة. فقد ساهمت سياسات رئيس أوروجواي السابق، تاباري فاسكوز، الاجتماعية في تخفيض معدلات الفقر من 32% عام 2004 إلى نحو 18% في عام 2010، وقد صممت أوروجواي برنامج خدمات "الطوارئ الاجتماعية" والذي يشتمل على تحويلات نقدية للأسر شديدة الفقر، ونظام تشغيل مؤقت وتدريب، إلى جانب تقديم كروت للحصول على الغذاء وامتيازات أخرى، ثم طورته أوروجواي في عام 2007 وأطلقت عليه برنامج "خطة المساواة الاجتماعية". وتعتبر حكومة فاسكوز أن نجاحها في مكافحة الفقر لا يرتبط فقط بالسياسات الاجتماعية التي تتبعها ولكن أيضا بمجمل السياسات الاقتصادية المطبقة، حيث نجح المجلس الثلاثي للأجور، المشكل من ممثلين للحكومة والعمال والهيئات المشغلة، في المساهمة في رفع الأجور الحقيقية بنسبة 18% خلال أربع سنوات، بالإضافة إلى النظام الضريبي الذي بدأته في عام 2007، الذي قلل من التراتب غير المباشرة خاصة على المنتجات الغذائية، وتتمثل في ضريبة القيمة المضافة

سياسة العدالة الاجتماعية البرازيلية مع بداية القرن الجديد والقائمة على فكرة "بولسا فاميليا": والتي حققت إنجازا في الحد من الفقر في البرازيل فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي. وبشكل عام فقد ساعد برنامج (بولسا فاميليا) في خفض مؤشر جيني بنسبة 21%، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32%. واعترف البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2g و 4% سنويا، وهذا يعني تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إلى جانب ذلك أدى تغيير سياسات الإقراض وتوفير التسهيلات الائتمانية، وتسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإعانات لم تكن هبة من الدولة بل تم اعتمادها كسياسة عامة، تصاغ بطرق تشاركية وقادرة على الوقوف على الاحتياجات المجتمعية المحلية بشكل كبير، وهو ما يعكس إرادة سياسية قوية نحو تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تقترب من مفهوم العدالة الاجتماعية بحيث تضمن عدالة في التخطيط والتنفيذ والرقابة.

نموذج الدول الإسكندنافية والتي تتبع نموذج دولة الرفاهة بالمعنى الشامل (خاصة إذا ما قورنت بالدول الغربية الأخرى التي قد تتبع بعض ملامحه) بهدف تحفيز العنصر الشخصي على الإبداع والعمل وتشجيع الحراك الطبقي وضمان شامل لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأوضاع الاقتصادية الكلية بشكل صحي مع الالتزام بحرية التجارة. ويتميز نموذج الدول الإسكندنافية بتأكيده على تعظيم المساهمة في قوة العمل والمساواة بين الجنسين وتوزيع الدخل بشكل عادل والاستخدام الحر للسياسات المالية التوسعية. وجدير بالذكر أن حجم القطاع العام كبير نسبيا في هذه الدول إذ يعمل به في المتوسط 30% من القوى العاملة بها. ومن الممكن أن نحدد ستة مجالات أساسية للعدالة الاجتماعية تتخذ فيها هذه الدول العديد من السياسات لتحقيقها وتشمل: تقليل ومنع الفقر، النفاذ إلى التعليم، الإدماج في سوق العمل، الترابط الاجتماعي وعدم التمييز، الصحة، العدالة بين الأجيال. ووفقا لهذه المحددات تعمل الدول على اتباع مجموعة من السياسات المتكاملة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان إرساء شبكة ضمان اجتماعي متكاملة. ومن هذه السياسات

37 راجع بهذا الصدد "العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة" أدريان سميث – التيوس ستينج- كاثي ولز – المركز القومي للترجمة 2020

38 الليبرالية المنظمة". Ordoliberalism وهو توجه برز بالخصوص في المانيا تحت اسم "الليبرالية الألمانية الجديدة" بحيث عمل مايكل ألبرت في كتابه «الرأسمالية ضد الرأسمالية» وبيتر هول وديفيد سوسكيس في كتابهم «ضروب الرأسمالية» وصياغة مصطلحات "اقتصاد السوق الليبرالي" و"اقتصاد السوق المنظم" للتمييز بين الليبرالية الجديدة والليبرالية المنظمة

39 "كورونا والدولة الاجتماعية ونهاية براديغمات الرأسمالية" تقرير عن ندوة بتونس – منصة عربي - أبريل 2020

40 "La protection sociale dans le monde "PRÉSENTATION GÉNÉRALE DU RAPPORT - Banque mondiale 2018 https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/da922066-17a0-5c48-a1a9-3a812f08a1d8/content

"إقصاء مليون مغربي من دعم الفقراء يسأل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية" معاذ بودحيم، صوت المغرب، 14 حزيران/يونيو 2024، مقالة متاحة على https://bit.ly/3xkNmFy

"مشروع تمويل إضافي لمشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي بمصر: تقرير التقييم المسبق"، البنك الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر 2018، متاح على الرابط https://bit.ly/43kdwCZ

41 "أكبر ورش للحماية الاجتماعية تحت رحمة ضعف الاستهداف"، حسم بويخف-المعهد المغربي لتحليل السياسات، https://mipa.institute/9158.2022

راجع الدراسة البحثية حول " ترابطات السياسي والتقني في تصميم منظومة الاستهداف الاجتماعي في المغرب" عبد الرفيع زعنون - سبتمبر 2024https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88/

42 للتعرف اكثر على نظم السجل الاجتماعي راجع ، "تسقيف الدولة الاجتماعية" عبد الرفيع زعنون -المعهد المغربي لتحليل السياسات، 20 أيلول/سبتمبر 2023، متاح على https://mipa.institute/10709

43 عقد مؤتمر " قمة المستقبل" أيام 20 – 23 سبتمبر 2024 بمقر الأمم المتحدة وأصدرت بهذا الشأن "ميثاق المستقبل" لمراجعة وثائق القمة في هذا الرابط https://www.un.org/ar/summit-of-the-future

44 راجع "عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية" تقرير التنمية الاجتماعية الثالث - الإسكوا 2019 - https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/leaving-no-one-behind-integrating-marginalized-groups-arabic.pdf

45 https://social.desa.un.org/second-world-summit-for-social-development للاطلاع على القرار راجع الرابط

تصريح أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة."ستكون هذه فرصة لإجراء شكل مختلف من المداولات العالمية والارتقاء إلى مستوى القيم، بما في ذلك الثقة والاستماع، التي يقوم عليها العقد الاجتماعي. ويمكن أن تكون نتائج القمة تحديثا لإعلان كوبنهاغن لعام 1995 بشأن التنمية الاجتماعية، تغطي قضايا مثل الأرضيات الشاملة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة، والسكن اللائق، والتعليم للجميع، والعمل اللائق، وإعطاء زخم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

46 راجع " الحركة النقابية العربية: أفاق بحثية" - غسان صليبي - معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت ومعهد الصفري للمجتمع المدني والمواطنة – 2017 - تقرير بحثي ضمن إطار المشروع حول" الحركة العمالية والعدالة الاجتماعية " بهدف تقديم قراءة نقدية لسبعة (07) أوراق بحثية وطنية تشمل) فلسطين، تونس، البحرين ولبنان الأردن، الجزائر ومصر (

47عرفت موجة "الربيع العربي" لعام 2011 وامتداده الجيو سياسي كم هائل من الدراسات بغرض البحث في أسبابها، بما أفضى إلى كتب ومقالات لا حصر لها بلغات متعددة. وقد سلمت معظم الدراسات بكون العوامل الاجتماعية - الاقتصادية عوامل أساسية في انفجار الغضب الشعبي، وأنها كانت حاملة في عمقها لقضايا سياسية التي تبرز للواجهة بالضرورة في أي انتفاضة جماهيرية. فإن الصعود الحاد في النضالات الاجتماعية خلال الأعوام التي سبقت "الربيع العربي" في تونس ومصر، وهما البلدان اللذان تصدرا الحراك، بالإضافة إلى مركزية القضايا الاجتماعية في المطالب التي رفعها المتظاهرون في عموم المنطقة، أشارا إلى الركائز الاجتماعية - الاقتصادية للفورة السياسية. وأوعز بروز قضية "العدالة الاجتماعية" كمطلب أساسي في الاحتجاجات بأن قضية اللامساواة الاجتماعية تقدم مفتاحا هاما لفهم الانفجار الإقليمي. راجع بهذا الصدد "حول لغز اللامساواة العربية: مثال مصر " جلبير الأشقر ترجمة وائل جمال – منشورات منظمة فريدريش ايبرت 2020

48 " الأزمات العالمية المترابطة من منظور عربي: الإخفاقات المنهجية وانعكاساتها على العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية" ندوة بالتناظر عن بعد من تنظيم الشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في 10 تموز/يوليو ٢٠٢٢ يمكن بعنوان مشاهدة التسجيل على الرابط التالي https://www.youtube.com/watch?v=GY5kRcDgL3A

49 ورقة بحثية حول "العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الإخفاق التنموي والديمقراطي والأمني" عبد الغفار شكر – مركز دراسات الوحدة العربية – 2019 راجع الورقة على الرابط https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A/

50 تأثيرات أمنية كبيرة مثلا في مصر وتونس واليمن وليبيا، العراق وسورية، السودان .... لبنان فلسطين ....

51 راجع " الحركة النقابية العربية : أفاق بحثية" - غسان صليبي - معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت ومعهد الصفري للمجتمع المدني والمواطنة – 2017 - تقرير بحثي ضمن إطار المشروع حول "الحركة العمالية والعدالة الاجتماعية " بهدف تقديم قراءة نقدية لسبعة (07) أوراق بحثية وطنية تشمل)فلسطين، تونس، البحرين ولبنان الأردن، الجزائر ومصر(https://www.aub.edu/ifi/Documents/publications/research_reports/2016-2017/20170421_leb_labor_movement_arabic.pdf

52 https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/04/suitable-work-2030.pdf

53 راجع في هدا الموضوع وثائق منظمة العمل الدولية. خصوصا برنامج الأولويات العملية (2007 – 2015)، وتقريرها حول النمو والعمالة والعمل اللائق في الدول الأقل نموا لسنة 2011، والميثاق العالمي لفرص العمل في أفريقيا (2009). وبرنامج تعبئة الحوار الاجتماعي الصادر (2009)، وتقرير اللجنة العمالية عن البعد الاجتماعي للعولمة (2004). وتحديات النمو والعمالة والتماسك الاجتماعي (2010) ....

54 .2015 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عالمية للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وتضمنت أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها أن تحتوي على مبادئ تأطيرية للجهود والسياسات التنموية للسنوات الـ 15 القادمة. وتتضمن الخطة 17 هدفا و169 مقصدا (القضاء على الفقر، والتعليم للجميع، ومكافحة الجوع، والمساواة بين الجنسين، والجوانب البيئة (الطاقة النظيفة، والتنوع البيولوجي، والمناخ) والجوانب الاقتصادية (النمو، والعمل اللائق، والتصنيع)، والأهداف ذات الصلة ببناء المؤسسات وتعزيز السلام والعدالة.

55 "مقاربة عمالية لتجديد مصادر قوة التعاقدات النقابية بالمنطقة العربية: الرؤية، التنظيم، الفعل" عبد المجيد العموري وبوعزة - ورقة بحثية تم تحضيرها كأرضية لتسهيل التداول بين التنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات – منشورات الاتحاد العربي للنقابات 2023

56 دور نقابات العمال في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 " فرفت رسماوي – منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 2017https://2030monitor.annd.org/data/manual/arabic/3.pdf

57 "التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة وأجندة العمل اللائق: دليل مرجعي لنقابات العمال" - الدليل المرجعي لنقابات العمال بشأن خطة التنمية المستدامة 2030 - مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية، 2020

58 " دور نقابات العمال في خطة التنمية المستدامة لعام 2030"

59 منظمة العمل الدولية، »العمل اللائق« على http://www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang--en/index.htm

60 "عدالة اجتماعية متجددة من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان" تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المقدم في الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ سنغافورة، 6 - 9 كانون الأول/ ديسمبر 2022 – مكتب العمل الدولي

اللامساواة واللاتوزيع . بين مداخيل العمل والعمال، ومداخيل المال والراسمال. بين سياسات تركيز الثروة، وفق مقتضيات نموذج النمو الاقتصادي. وسياسات إعادة التوزيع الثروة، وفق مقتضيات التنمية المستدامة المتعددة الأبعاد. فمستويات هذه العلاقة، وفق مؤشرات المساواة واللامساواة، التوازن أو الاختلال، تؤثر من جهة، في تحديد مجال الأولويات النقابية، وبرنامج عملها حول العدالة الاجتماعية. ومن جهة أخرى، توجه التركيبات النقابية، في تعريف عناصر رؤيتها النقابية للعدالة الاجتماعية: وعموما يمكن تقديم عناصر مذخلية، لتعريف نقابي للعدالة الاجتماعية، من جهة حسب السياقات القطرية المشتركة. ومن جهة أخرى يمكن تكييفه وفق السياقات القطرية الخاصة:

العدالة الاجتماعية، مجال بنيوي، Structur-elle للسياسة النقابية، مفتوح ومتداخل. وممتد في زمن تشكل توقعات الرؤية السياسية. وحركية التنظيم. وبرنامج العمل النقابي التقريري والتنفيذي، المتكيف ذاتيا مع سياقات Conjoncturelle التحولات، وعناصر الأولويات المرحلية، الخاصة بالتنظيم النقابي قطريا. ويلتقي موضوعيا، مع عوامل الانتقالات والتحديات والأولويات المشتركة ما بين شبكة التنظيمات النقابية إقليميا ودوليا. بحيث تتحرك العدالة الاجتماعية من جهة، في مساحاتها المرتبطة أفقيا، Horizon-talle بقضايا مفتوحة على تطوير أو تحسين، مشروعية الدولة الديمقراطية التمثيلية والتشاركية. وقضايا بناء نموذج اقتصاد تنمية مستدامة، متمحور حول الإنسان، وعادل اجتماعيا وبيئيا. ومن جهة أخرى، في مساحاتها المتداخلة والمتكاملة عموديا Verticale، باختيار تشكيلة للموضوعات المتناسبة مع الأولويات النقابية، وتعزيز قوة البدائل الاقتراحية، وتصميم برنامج عمل تنفيذي حول العدالة الاجتماعية، يعتمد مبادئ المساواة والإنصاف وتكافئ الفرص، بين جميع الأفراد والفئات الاجتماعية و العمالية ومجتمعاتهم المجالية، وإدراجها في أجندة الحياة النقابية والحوار الاجتماعي التعاقدي والمشاركة المجتمعية

في سياق منطوق هذه الصياغة النقابية، لتعريف العدالة الاجتماعية. يتضح أنها تندرج، في مسار الإسهام والتحرك المزدوج كمؤسسة نقابية، في مكان العمل والعمال. وكفاعل اجتماعي في المكان المجتمعي. لبناء مجتمع عادل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. حيث يتمكن الأفراد والأسر ، والجماعات والفئات الاجتماعية والعمالية، من حقوق متساوية، وفق رؤية نقابية، تعمل على الأهداف استراتيجية التالية:

1. الإسهام في بناء الدولة الديمقراطية والسلم والأمان، وحرية التعبير والتنظيم، والمشاركة (Liberté d'expression, l'or-ganisation et participation) السياسية والمدنية والنقابية، في جميع عمليات تصميم السياسات والقرارات، التي تهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية. والمساواة المتماثلة، في الحقوق الأساسية، والحماية الإنسانية أمام القانون Égalité et Protection des droits hu-mains

2. المرافعة من اجل نموذج اقتصاد تنمية مستدامة. والعمل على إعادة التوزيع العادلة للثروات والموارد. وتقليص الفجوات الاقتصادية، واللامساواة الاجتماعية، بين طبقات المجتمع Redistribution des res-sources et Réduire les inégalités entre les classes sociales.

3. تامين حق الوصول الشامل universel، والاستفادة من الخدمات الأساسية العامة والجيدة. Accès aux services fonda-mentaux de qualités. كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والسكن والعمل اللائق والكريم للجميع ...

4. تعزيز الإرادة التحويلية للمساواة. Pro-mouvoir l'égalité des sexes والمناصفة في الحقوق والفرص بين الجنسين. ومواجهة كل أشكال التمييز والعنف، القائم على النوع الاجتماعي، في المجتمع والعمل والنقابة.

5. تقوية الاستدامة والعدالة البيئة، والانتقال الطاقي والتحول التكنولوجي والرقمي. وفق الأطروحة النقابية للانتقال العادل، وقواعد المشاركة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف، لحماية المجتمعات والعمل والعمال، من جميع أنواع المخاطر والخسائر، عبر برامج التخفيف والتكيف والتمويل القائم على المسؤولية المشتركة لكن المتباينة Promouvoir la durabilité environnementale et les transitions justes

61 "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2020
62 ميثاق الحوار الاجتماعي من اجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (برنامج سوليد 1 - 2016 2019-) ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصيه من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط (برنامج سوليد 2 – 2020 – 2024) منشورات الاتحاد العربي للنقابات
63 " الحركة النقابية العربية: أفاق بحثية"
64 " من أجل بديل اقتصادي يعزز الأنشطة المنتجة والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية ويكرس الاستدامة: ورقة العمل الاقتصادية " المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للنقابات - وهران - سبتمبر 2022
65 راجع " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصيه من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024
66 Voir aussi « lutter pour gagner / propositions concrètes pour renouveler le syndicalisme – front d'action socialiste – canada 2015
67 العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق - إبراهيم العيسوي
https://archive.albiladdaily.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D/8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%A8%D9%87%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81
68 انظر "من طموح العدالة الاجتماعية إلى واقع اللامساواة " موجز السياسات العامة - الإسكوا 2018 -
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ideal-social-justice-concept-inequality-arabic.pdf
69 احدث الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي في كتابه حول "الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين" 2013، اهتماما بالغا بموضوع اللامساواة وتفاوت الدخل و وتركيز الثروة. ومناقشة أسبابه معتمدا على مصادر معلومات كثيرة. أهمها إحصاءات الضرائب والدخل الوطني والتركات (الإرث) خصوصا وانه جاء في وقت تشهد فيه الرأسمالية (النيوليبرالية) تحديات جمّة، وانتفاضات وغضبا شعبيا ضد الشركات الكبرى والمصارف وكبار المدراء والنتائج السلبية للعولمة. والغنى الفاحش وتوزيع الثروة خصوصا خلال السنوات الأخيرة بعد الركود الاقتصادي الكبير نهاية 2008 الذي تسبّب فيه جشع أرباب المال في والبورصات العالمية و وول ستريت. ويمكن تلخيص استنتاجات بيكيتي حول تركز رأس المال في : تركّز الثروة متأصل ومن طبيعة الرأس المال، ويضيف إن اقتصاد السوق إذا ما ترك لنفسه (دعه يمر دعه يسير) تشكلت فعلا كيد خفية تهدد المجتمعات الديمقراطية وقيم العدالة الاجتماعية التي تأسست عليها. وتفقد الدول النامية من إمكانياتها الذاتية للتنمية والتقدم. إن رأس المال عندما يتكون فإنه يتكاثر، وفي غياب الكوابح التي تخفف من سرعة نموه التراكمي، فإن النتيجة الحتمية تكون تركزا وتراكما أكبر لرأس المال، واتساع اشد مظاهر ومؤشرات اللامساواة فالتفاوت بين الثروات لا علاقة له بروح ريادة الأعمال، كما انه غير ذي نفع او تأثير على معدلات النمو الاقتصادي " يمكن الاطلاع على المرجع بالرابط التالي: https://books.google.co.ma/books?id=iSLXDwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false
70 "ماذا "تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية دراسة حالة: مصر وتونس والمغرب" الإسكوا 2015
- https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/long-road-social-justice-arab-spring-arabic.pdf
71 راجع بهذا الصدد النماذج المتصلة بتجديد مصادر القوة النقابية في مواقع العمل والمجتمع " توجيه وصياغة التغيير في النقابات العمالية " منظمة العمل الدولية "
http://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_dialogue/@actrav/documents/publication/wcms_905738.pdf
"اجتياز حالة عدم اليقين والتعامل مع التغيير والقدرة على الصمود في عالم العمل " رفائيل بيلز – محمد زينجو – المجلة الدولية لبحوث العمل – المجلد 11 الأعداد 1 و2 – 2022
http://www.ilo.org/ar/publications/tnshyt-alnqabat-almalyt-ajtyaz-halt-dm-alyqyn-waltaml-m-altghyyr-walqdrt-ly
La transformation du syndicalisme : mobiliser les ressources de pouvoir pour faire face au capitalisme du XXI siècle » - Michael Fichter, Carmen Ludwig, Stefan Schmalz, Bastien Schultz, et Hannah steinfeldt – 2018 https://library.fes.de/pdf-files/iez/14733.pdf
Les syndicats en transformation : Des succès stories Du monde entier" Mirko Herberg (ed.) 2019 - https://library.fes.de/pdf-files/iez/15394.pdf
72 راجع " مقاربة عمالية لتجديد مصادر قوة التعاقدات النقابية بالمنطقة العربية: الرؤية، التنظيم، الفعل " ورقة بحثية تم تحضيرها كأرضية لتسهيل التداول بين التنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات - تحضير وإعداد: عبد المجيد العموري بوعزة – الاتحاد العربي للنقابات – منظمة العمل الدولية 2023

المحور الرابع

4. العدالة الاجتماعية: مقدمات لتركيب مشروع في الرؤية والمؤسسات والبرامج النقابية

العدالة الاجتماعية في علاقتها بموقع العمل وفي موقع المجتمع، يشكلان الإطار المرجعي لتركيب مشروع الرؤية السياسية والمؤسساتية والبرامجية. وهو الاتجاه والمطلب الذي أكدت علية الحركات الشعبية والعمالية في العديد من الأقطار العربية (2011) . وبالتالي تصبح العدالة الاجتماعية المتمحورة حول المساواة. من اهم مصادر قوة التنظيمات النقابية الديمقراطية والمستقلة. وتتحمل مسؤوليات الإسهام الفعال، لإعادة تنشيط وتجديد مقاربتها ودورها وبدائلها الاقتراحية والاحتجاجية. وتطوير اقتراحات حول كيفيات توطينها في الحياة النقابية الداخلية، وتعزيز شبكات التحالف الخارجية مع منظمات المجتمع المدني والسياسي والعلمي الداعمة.... بشكل تمكنها من المشاركة في تصميم وتنفيذ أو مراجعة وتعديل أو إصلاح سياسات وطنية عامة، تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية. وفق رؤية نقابية شاملة لتعدد الاحتياجات ودامجة لمبادئ المساواة والإنصاف. في إطار الحوار الاجتماعي والمجتمعي الممأسس. لفتح دوائر الانخراط في الحياة العامة. وتكسر عمليات الاستبعاد والاستفراد. وتعزز إعادة الاعتبار للثقة المفقودة بين المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، والمواطنين والمواطنات، والعمال والعاملات. وهي مهام تتطلب اعتماد منهجية تقوم على ثلاثة مداخل:

73 " ميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي من اجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (الأردن تونس المغرب) – الاتحاد العربي للنقابات – 2019

74 1. بناء نموذج جديد اقتصادي واجتماعي وإدماج ملائم لأجندة التنمية المستدامة 2030 مع تحيينها لنتائج وتأثيرات الجوائح العالمية - 2. مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف حول قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية - 3. إعادة هيلة العدالة الضريبية والأجرية – 4. هيكلة الاقتصاد الغير المنظم ومواجهة العمل الهش 5. تعميم وتعزيز العمل اللائق ومحاربة البطالة – 6. إعادة ملائمة نظام التعليم والتكوين والتدريب المهني مع استراتيجيات الوطنية للتنمية وإنعاش الشغل – 7. بناء الحماية الاجتماعية الشمولية للجميع 8. مواجهة كل أشكال التمييز والعنف والتحرش في المجتمع والعمل- 9. الاعتراف بحقوق العمالة المهاجرة – 10. تفعيل وتطوير سياسات وبرامج لمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي 11. تصميم سياسات متعددة المداخل لمحاربة الفقر – 12. إعادة ربط العلاقة العضوية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة.

75 "ميثاق سوليد 2 : من اجل حوار اجتماعي شامل، 100 توصية من الشركاء الاجتماعيين حول الانتقالات الكبرى نحو التنمية المستدامة" برنامج سوليد في نسخته الثانية 2020 – 2024

76 راجع " نحو عقد اجتماعي متجدد " منظمة العمل الدولية - مؤتمر العمل الدولي – الدورة 12 – 2024 -
https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/ILC112-I%28B%29-%5BCABINET-240423-001%5D-Web-AR_0.pdf

77 راجع " مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية2023 – 2024 " الإسكوا 2024 - https://www.unescwa.org/ar/publications/%D9%85%D8%B3%D8%AD-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2023-2024

78 راجع " مقاربة عمالية لتجديد مصادر قوة التعاقدات النقابية بالمنطقة العربية: الرؤية، التنظيم، الفعل " ورقة بحثية تم تحضيرها كأرضية لتسهيل التداول بين التنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات - تحضير وإعداد: عبد المجيد العموري بوعزة – الاتحاد العربي للنقابات – منظمة العمل الدولية 2023

79 https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development

80 https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/upr-home

https://vnr.unescwa.org/ar

81 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40ed_norm/%40relconf/documents/meetingdocument/wcms_882606.pdf

https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/01/declaration.pdf

82 راجع " نحو عقد اجتماعي متجدد " منظمة العمل الدولية - مؤتمر العمل الدولي – الدورة 12 – 2024 -
https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/ILC112-I%28B%29-%5BCABINET-240423-001%5D-Web-AR_0.pdf

83 راجع بهذا الصدد مخرجات المؤتمر 5 للاتحاد الدولي للنقابات 2022 حول التعاقد الاجتماعي الجديد على الرابط التالي https://www.cgslb.be/fr/articles/le-5e-congres-mondial-de-la-csi-place-un-nou-veau-contrat-social-au-centre-de-sa-declaration

84 راجع " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصيه من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه – 2024 (في إطار برنامج سوليد 2)

1.4 توقع رؤية نقابية بديلة للعدالة الاجتماعية: Anticiper التفكير الشمولي واختيار مفاتيح التنظير النقابي لصياغة مقاربة نقدية للوضع القائم للعدالة الاجتماعية، على المستوى الكوني والإقليمي والقطري. وبناء نموذج رؤية توقعية نقابية، للبدائل والمهام الاستراتيجية للحركة النقابية حول العدالة الاجتماعية، المتمحورة حول المساواة. تتم في إطار المجموعة النقابية، وبالشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني والخبراء ومراكز الدراسات والأبحاث.

2.4 تحرك وتنظيم مؤسساتي مندمج ومتكامل وشامل للعدالة الاجتماعية Agilité في اتجاه بناء مقاربة نقابية نقدية واقتراحية حول نمط التدبير والتسيير والتنفيذ والمتابعة والتقييم لدور المؤسسات الحكومية وسياساتها. وإعادة هيكلة حوكمتها التنظيمية، وفق قواعد التكامل والشمول والإنصاف، والهوية والقيم والمبادئ المحددة للمقتضيات المؤسساتية والتنظيمية للعدالة الاجتماعية.

3.4 تكييف برنامج عمل تنفيذي متمحور حول الأولويات النقابية للعدالة الاجتماعية. Adapt-er بناء تقدير نقابي حول الأولويات الأساسية لتغيير أو تعزيز واقع العدالة الاجتماعية. وفق موقعه وقدراته. والتكيف مع الخصوصيات القطرية: وتصميم ووضع مشروع برنامج نقابي - جماعي تنفيذي، يركز على الأولويات بموارد بشرية ومادية وخطابية وتواصلية. وبأهداف ومهام وأنشطة محددة زمنيا, لتعزيز قوة البعد الاجتماعي للفعل النقابي الميداني، بهدف التأثير أو تغيير أو تعديل السياسات والتشريعات وبرامج المؤسسات حول العدالة الاجتماعية....

ويمكن ترجمة المنهجية، إلى ثلاثة مستويات متكيفة، يمكن أن تشكل إطار مرجعي للمهام النقابية، وتجديد التزاماتها وتعاقداتها، وتعزيز مصادر قوتها حول العدالة الاجتماعية، في مواقع العمل والعمال والمجتمع.

1. تركيب رؤية نقابية للدولة الديمقراطية القائمة على العدالة الاجتماعية (من اجل عقد لدمقرطة الدولة والمجتمع)

2. تطوير مقاربة نقابية لحوكمة البنية المؤسساتية والتنظيمية لتدبير شامل ومتعدد للعدالة الاجتماعية (من اجل تنظيم مؤسساتي شامل ومتكامل)

3. تعزيز برنامج عمل نقابي متكيف مع أولويات العدالة الاجتماعية (من اجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد)

1. تركيب رؤية نقابية للعدالة الاجتماعية (من اجل عقد لدمقرطة الدولة والمجتمع):
تتجسد في القدرة المستمرة لتجديد رؤية النقابية هيكلية للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والتشريعية. في اتجاه الإسهام الفاعل في الحوار المجتمعي لتجديد عقد اجتماعي لدمقرطة الدولة والمجتمع، والتأثير في السياسات والقرارات. في اتجاه نموذج للتنمية المستدامة المسؤول اقتصاديا والعادل اجتماعيا وبيئيا وعماليا. بشكل يؤدي إلى رفع منسوب شرعية ومقبولية السياسات الاجتماعية للدولة. ويعزز الشعور المجتمعي بالقدرة على إزالة العقبات القانونية والإدارية والميدانية. التي تواجه نشوء وتطوير دور فعال للمجتمع النقابي، مع العمال والعاملات في مواقع العمل ومع الحركات المطلبية في المجتمع

2. تطوير مقاربة نقابية لحوكمة البنية التنظيمية والمؤسساتية للعدالة الاجتماعية (من اجل تنظيم مؤسساتي شامل ومتكامل): دور التنظيمات النقابية أساسيا من جهة، في تشخيص والإحاطة وتطوير قوة اقتراحية، تركز على دور الدولة وأذرعها الحكومية ومؤسساتها ومرافقها العامة، التي تقوم برسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية التنسيق والتكامل ما بين تدخلات المؤسسات الوزارية والسلطات المحلية المعنية. واتساق أهدافها وأدوارها ونتائجها. بما في ذلك بنياتها التنظيمية، وغاياتها ومناهجها ومهماتها وصلاحياتها، ومواردها لتأمين انسجامها ونجاحها، لريادة السياسات المراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية. وتكاملها مع أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الكلي.

وتتجلى الرسالة الإيجابية في أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق. ... باستطاعة المهارة البشرية ..... أن تفضي إلى حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية. ويمكن أن يكون لنا اقتصادات ومجتمعات منفتحة تفرز نتائج عادلة واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن بلوغ ذلك يقتضي : 1. التوازن الإجمالي فيما بين السياسات العامة والوظيفة التنظيمية للدولة؛ وبين خلق الثروات وقدرات الأسواق على الابتكار؛ وبين الصوت الديمقراطي للمجتمع واحتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. 2. التوازن بين أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - نهج إنمائي مستدام. 3. التوازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي. ويجب أن يعود النظام المالي إلى أنشطته الجوهرية - الإقراض من أجل الابتكار والاستثمار المنتج وتيسير التجارة وضمان احتياجات الاستهلاك المعقولة. 4. التوازن بين الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير والحاجة إلى توسيع الطلب الموجه نحو الدخل والأسواق المحلية. 5. التوازن بين رأس المال والعمل، بما في ذلك علاقة أوثق فيما بين مكاسب الإنتاجية وزيادات الأجور. وحصة العمل بالنسبة إلى رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي ظلت تتراجع خلال العقود الثلاثة الماضية.

**«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية »
مؤتمر العمل الدولي – الدورة 100 - 2011**

ومن جهة أخرى التأكيد على مشروعية اعتراف الدولة المؤسساتي والتشريعي، بقوى المجتمع المنظم نقابيا، وفق المواثيق والمعايير والاتفاقيات المتصلة. ومأسسة مستويات مشاركتها الكاملة، كأطراف ممثلة للمجتمع العمالي، في المؤسسات والإدارات المختصة بتصميم وتنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية. واحترام حرية تعبيراتها وتأسيسها واستقلالها

85 1. بناء نموذج جديد اقتصادي واجتماعي وإدماج ملائم لأجندة التنمية المستدامة 2030 مع تحيينها لنتائج وتأثيرات الجوائح العالمية - 2. مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف حول قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية - 3. إعادة هيلة العدالة الضريبية والأجرية – 4. هيكلة الاقتصاد الغير المنظم ومواجهة العمل الهش - 5. تعميم وتعزيز العمل اللائق ومحاربة البطالة – 6. إعادة ملائمة نظام التعليم والتكوين والتدريب المهني مع استراتيجيات الوطنية للتنمية وإنعاش الشغل – 7. بناء الحماية الاجتماعية الشمولية للجميع 8. مواجهة كل أشكال التمييز والعنف والتحرش في المجتمع والعمل- 9. الاعتراف بحقوق العمالة المهاجرة – 10. تفعيل وتطوير سياسات وبرامج لمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي - 11. تصميم سياسات متعددة المداخل لمحاربة الفقر – 12. إعادة ربط العلاقة العضوية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة. راجع بهذا الصدد " ميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي: من اجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" بمبادرة من الاتحاد العربي للنقابات وبمشاركة فاعلية للحكومات وأصحاب العمل والنقابات والمجتمع المدني بالمنطقة العربية. 2019-2018 (في إطار برنامج سوليد 1)

ومواقفها وأنشطتها. بما في ذلك انتسابها للتنظيمات النقابية الدولية والإقليمية. وتحالفاتها مع الشبكات المدنية الوطنية وإقليمية. وتوفير البيئة الممكنة لنشأة ونمو المجتمع النقابي، في محيط يمكنه من القيام بأدوار فاعلة. بما في ذلك القدرة على الوصول إلى الموارد البشرية والمادية اللازمة لعمله. والإطار القانوني الواضح الذي يرعى عمل النقابات وتمثيليتها لقوى العمل. بهدف التوافق على إطار مؤسساتي وتشريعي وتنظيمي متكامل وشامل لكل الأطراف المعنية بالعدالة الاجتماعية.

الخطوات الأساسية في تعزيز اتساق السياسات على الصعيد متعدد الأطراف

- **يجب أن يكون تحسين الاتساق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان جزءاً كبيراً من هذا التغيير المؤسسي، لكنه يجب أن ينعكس أيضاً في أسلوب عمل مؤسساتنا متعددة الأطراف.**
- **التخصص في عمل الهيئات الدولية، من خلال ولاياتها، يناظر تخصص الوزارات في الحكومات الوطنية ويعكس قيمة الخبرة المعرفية. غير أن التخصص يقترن بمخاطر التصنيف وانعدام اتساق السياسات.**
- **وتتمثل أولوياتنا في تعزيز اتساق السياسات على الصعيد متعدد الأطراف فيما يلي1. الاتساق بين طائفة من السياسات، لاسيما تلك التي تربط تطلعات الناس إلى العدالة الاجتماعية بإدارة اقتصاد العالمي 2. تنسيق السياسات بفعالية وتنفيذها تنفيذاً فعالا**

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية » مؤتمر العمل الدولي – الدورة 100 - 2011

تطوير برنامج عمل للتعبئة و بناء شبكات التحالف

ادراج البدائل في مؤسسة الحوار اجتماعي بهدف الوصول الى توافقات تعاقدية حول الاولويات النقابية

صياغة السياسة النقابية البديلة حول اولويات العدالة الاجتماعية المدعمة بالدلائل

تشخيص و رصد اختلالات السياسية و المؤسسات و التشريعية للعدالة الاجتماعية

3. تعزيز برنامج عمل نقابي لأولويات العدالة الاجتماعية (من اجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد)

الإسهام النقابي بالتدخل المباشر في تصميم وتنفيذ برنامج عمل، وتقديم عرض نقابي، متكيف مع الأولويات والحاجيات والتطلعات القطرية، والقدرات النقابية. يقوم على قيادة تعبئة اجتماعية، وحملات اتصال وتواصل مع الشرائح العمالية والاجتماعية، وتعريضها وحشد تأييدها، وتفعيل أدوارها ومساهماتها، وإشراكها في موضوعات العدالة الاجتماعية، وتمكينها من مجموع عناصر السياسات العامة المتصلة بحياتهم الاجتماعية. بهدف فهمها ومسائلتها ومراقبة تأثيراتها أو محدوديتها، أو إقصائها أو تعارضها مع المقاربة النقابية الحقوقية، والقيم المؤسسة للعدالة الاجتماعية. تمكن من جهة، بناء قوة الحركة النقابية الاجتماعية في بعدها المجتمعي في سياق تعاون، وتشبيك قابل للتطبيق. ويقلل من الفجوات بين التنظيمات النقابية ومجموعات أخرى من فعاليات المجتمع السياسي والمدني والفكري والحقوقي والبيئي والإعلامي والنسائي والشبابي... حول القضايا المهيكلة للعدالة الاجتماعية وتقاطعاتها بين العدالة في مكان العمل والمجتمع، وإنشاء نوع من التكامل والالتقائية بين مصالح العمال والعاملات في مكان العمل، ومصالح المواطنين والمواطنات في مكان المجتمع.

بهدف الوصول إلى تعاقد اجتماعي جديد يكون محورة العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة

ويمكن التأكيد مرة أخرى على مبادرة و تجربة الاتحاد العربي للنقابات في اطلاق مشروع النهوض بالحوار الاجتماعي بالمنطقة العربية. بمشاركة فاعلة لفعاليات المجتمع المدني والحقوقي والبيئي. علامة مضيئة في صقل مفهوم الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف والحوار المجتمعي المشترك، (أو الحوار المتعدد الأطراف - الأطراف الثلاثة + 1 المجتمع المدني + خبراء وباحثين..). حول القضايا المتصلة بالعدالة الاجتماعية في العمل وفي المجتمع. وقد تمكن برنامج النهوض بالحوار الاجتماعي من صياغة ميثاق للحوار الاجتماعي و تحديد 12 مجال لإدارة حوار مجتمعي في اطار مشروع سوليد 1 (2016 – 2019). وتعزز هدا المسار بإطلاق مشروع سوليد 2 (2020 – 2024). والوصول وفق منهجية المشاورات المعمقة، والتفاهمات المتعددة الأطراف، إلى تحيين وصياغة ميثاق توافقي، يشمل اهم الانتقالات القائمة، كفرص للأولويات المفتوحة، للحوار والعمل الجماعي المشترك، بين الأطراف على المستوى المتوسطي والإقليمي والوطني. وإحداث دينامية التقدم المتعدد الأبعاد نحو التنمية المستدامة، في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مشروع مقدمات نقابية لتركيب برنامج عمل لأولويات العدالة الاجتماعية (من اجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد)

من المؤكد أن تنوع السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ما بين دول المنطقة . يوفر إمكانيات التنوع، على مستوى توجهات وقدرات التنظيمات النقابية، في تحديد إسهاماتها وتفعيل أو تجديد مساراتها، واختيار أولوياتها للعدالة الاجتماعية. حسب التحديات والفرص المتاحة، في محيط السياسات القائمة أو المرتقبة حول العدالة الاجتماعية. وهو في حد ذاته عنصر إيجابي، يمكن من رصد المستويات المتنوعة في توجيه برامج العمل النقابية، المتمحورة حول العدالة الاجتماعية، كرافعة لتجديد وتحيين القوة النقابية الاقتراحية في مكان العمل العمال وفي المكان الاجتماعي. وكعنوان مركزي ومرجعي لتنشيط الهوية النقابية الجامعة، تمكن من تجاوز حالة الارتخاء والضعف في العمق الاجتماعي – والمجتمعي للعمل النقابي.

لكن عندما نتطلع إلى المستقبل، تتضح بعض المسائل

1. **نعلم أن الزيادة المتواصلة في حالات انعدام المساواة والاختلالات الاجتماعية والإنمائية المصاحبة لها أمور غير قابلة للاحتمال لا اجتماعياً ولا اقتصاديا**
2. **نعلم أنه يجب تغيير مجموع الخيارات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي هيمنت على صنع السياسات في السنوات الثلاثين الماضية**
3. **نعلم من الانتخابات والرأي العام وصناديق الاقتراع أن الثقة في نظم إدارتنا، بما في ذلك في مجال السياسة والأعمال (لاسيما النظام المالي العالمي)، متدنية إلى درجة لم يسبق لها مثيل**
1. **نعلم أن في بلدان كثيرة جداً - وبخاصة في بلدان متقدمة - ما أن تم تفادي الكساد الشامل حتى عادت سياسات «العمل كالمعتاد». ومن الناحية الاجتماعية، يعني هذا أن العاملين والعاملات والموظفين الحكوميين والمتقاعدين وأصحاب المنشآت الصغيرة، الذين ليست لهم مسؤولية عن الانهيار المالي، يدفعون على المستوى الشخصي ثمناً باهظا وفي جميع الأحوال أكبر مما يدفعه الناس في البلدان التي تعاني من ضغط الأسواق المالية على الديون السيادية**
5. **نعلم بشكل خاص، من منظور منظمة العمل الدولية، أن الغالبية الساحقة من العاملين والعاملات والأسر المعيشية والمنشآت الصغيرة في العالم قلقة إزاء مستقبلها وغاضبة لأنها ترى أن احتياجاتها وتطلعاتها ليست في الواقع ضمن الأولويات. وتتمثل رموز هذا الوضع في مستويات بطالة الشباب المرتفعة بشكل غير مقبول وما يرافقها من مستويات دخل فاحشة وتركز الثروات.**

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية « مؤتمر العمل الدولي – الدورة 100 - 2011

وبالرغم من سياقات التنوع الموضوعية (البنيوية والظرفية) بين دول المنطقة، والتي تنعكس وتكيف الأوضاع الذاتية (البنيوية والظرفية) للتنظيمات النقابية، ومواقعها وقدراتها، في تغيير أو تعديل أو التأثير، في صناعة السياسات والقرارات المتمحورة حول العدالة الاجتماعية. والتي قد توحي ظاهريا إلى مستويات عالية من عدم التجانس النقابي. فان تراكم المسائلات الجيوسياسية، والأنماط الحوكمة العالمية، وعناصر ومستويات الاختلالات في النظم السياسية (القطرية والإقليمية). وتحولاتها الديمغرافية. وعوامل تغير خريطتها الاقتصادية. وصدماتها وحركاتها الاجتماعية. وتضخم واتساع فجواتها الفئوية والمجالية، وخسائرها الوبائية. وظواهرها المناخية وأضرارها المتطرفة القائمة والمرتقبة. وانتقالاتها التكنولوجية والرقمية والذكاء الاصطناعي الإنتاجي.... تؤثر وتهدد بشكل متزايد، معايير العلاقات الاجتماعية والمهنية العادلة، في مواقع العمل والعمال، وأسواق تشغيلهم، وستفكك مقومات الحياة الكريمة لشرائح واسعة من المواطنين (ت) في مجتمعاتهم. وهي في عمق تركيباتها، كمخاطر خارجية وعناصر إضعاف داخلية. توجهنا موضوعيا نحو رسم استراتيجية القواسم المشتركة، لبناء عناصر تكامل قوة الحركة النقابية بالمنطقة العربية. يكون عنوانها الجامع، العدالة الاجتماعية، المتمحورة حول المساواة وتكسير الفجوات في كل المجالات، والتعامل مع الفرص المتاحة من اجل الديمقراطية السياسية، واقتصاد تنمية مستدامة، وانتقال عادل بيئي وطاقي وتكنولوجي.

فرسم القواسم المشتركة والمهيكلة للأولويات الموضوعاتية للعدالة الاجتماعية للحركة النقابية بالمنطقة العربية ، تندرج وتتكيف عمليا:

- من جهة أولى مع أجندة التنمية المستدامة في أفق 2030 وأهدافها 17 عشر.والاستعراضات القطرية (الوطنية) الطوعية. والمقررات المرجعية والمعيارية لمنظمة العمل الدولية، والتي تعتمد 4 أولويات متصلة بالعدالة الاجتماعية 1. حقوق الإنسان العالمية والقدرات، 2. التكافؤ في النفاذ إلى فرص الاستخدام والأنشطة الإنتاجية، 3. مفهوم التوزيع المنصف الواسع نطاقا، 4. والانتقالات العادلة

- ومن جهة ثانية في اطار المرافعة المشتركة والمتحركة، نحو «عقد اجتماعي متجدد» لمنظمة العمل لدولية. ومبادرات الحركة النقابية العالمية، بتفعيل «تعاقد اجتماعي جديد» ملائم لتحديات القرن .21 والمتمحورة حول 6 موضوعات: 1. الحقوق العمالية Droits des travailleurs 2. عمل يحترم البيئة Emplois respectueux de l'environnement 3. عدالة أجرية Salaires équitables 4. حماية اجتماعية Protection sociale 5. المساواة الشاملة Egalité 6. التضمين الشامل Inclusion. . باعتبارها موضوعات تشكل أرضية متقاسمة بين الحركات النقابية في إطار الاتحاد الدولي للنقابات، تعتمد على تعزيز الحوار الاجتماعي، والمشاركة الكاملة في القرارات السياسية والاقتصادية لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

- ومن جهة ثالثة في إطار مبادرة الاتحاد العربي للنقابات بصياغة ورقة سياسية، وخريطة طريق للتنظمات النقابية بالمنطقة العربية، تحدد خمسة (5) أولويات مشتركة إقليميا للانتقالات كبرى والمترابطة عضويا، يتوسطها موضوع التحول إلى 1. العدالة الاجتماعية كرافعة، 2. للانتقال الديمقراطي، 3. والتنمية الاقتصادية العادلة، 4. وبناء مجتمع المساواة، 5. وتحقيق انتقال بيئي وطاقي عادل

فالعدالة الاجتماعية بالمنطقة في علاقتها بهذه الانتقالات الكبرى والمشتركة نقابيا، يمكن أن تشمل موضوعات واسعة مختلفة ومتعددة. يمكن حصر عناوينها الكبرى في 8 موضوعات. يمكن أن تشكل مستند للاستئناس النقابي العام حول موضوعات العدالة الاجتماعية ويمكن وضعها تحت عنوان «أولويات برنامج العمل النقابي للعدالة الاجتماعية: من اجل حوار اجتماعي تعاقدي جديد، متمحور حول المساواة وتكسير الفجوات في كل المجالات » ويمكن أن تخضع هذه الموضوعات للتعديلات أو التركيبات أو الإضافات النقابية حسب سياقاتها القطرية في رؤية وترتيب واختيار وتكييف أولويات برنامج عملها، وهي:

أولويات برنامج العمل النقابي

العدالة الاجتماعية: من اجل حوار اجتماعي تعاقدي جديد، متمحور حول المساواة وتكسير الفجوات في كل المجالات"

1. الحريات النقابية وحق والتجمع والتنظيم والاحتجاج السلمي
2. مأسسة العلاقة بين الحوار المركزي واللامركزي الوطني وفوق وطني
3. الحق الكامل في العمل اللائق
4. العدالة الأجرية
5. العدالة الضريبية والتوزيعية
6. الحماية الاجتماعية والضمان الشامل
7. المساواة وتكسير الفجوات النوعية
8. الانتقال العادل البيئي والطاقي والتكنولوجي

تجديد رؤية النقابية لسياسة و العدالة الاجتماعية

من اجل عقد لدمقرطة علاقات الدولة بالمجتمع

تطوير مقاربة نقابية لحوكمة التدبير المؤسساتي و التنظيمي للعدالة الاجتماعية

من اجل تعاقد تنظيمي و مؤسساتي شامل و متكامل

تعزيز برنامج اولويات العمل النقابي حول العدالة الاجتماعية

من اجل تعاقد اجتماعي جديد

العدالة الاجتماعية
ورقة تقديمية في الرؤية والأولويات النقابية

العدالة الاجتماعية: من اجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد، متمحور حول المساواة، وتكسير الفجوات في كل المجالات

ملخص تركيبي للورقة البحثية

العدالة الاجتماعية
ورقة تقديمية في الرؤية والأولويات النقابية

العدالة الاجتماعية: من اجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد،
متمحور حول المساواة، وتكسير الفجوات في كل المجالات

ملخص تركيبي للورقة البحثية

الاتحاد العربي للنقابات
صندوق البريد: 25 89 57 – عمان 11190 – الأردن
الهاتف: 28 48 582 – 6 – 962 +
البريد الإلكتروني: info@ituc-arabregion.org

Celebrate the 10th anniversary of the founding of the ARAB TRADE UNION CONFEDERATION
الاتحاد العربي للنقابات
Confédération Arabe des Syndicats
04 october 2014 - 2024

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION
arabtradeunion.org